
كتاب مجلة "كلمة حق" (٩)
هدية العدد (٢٠) من مجلة "كلمة حق" مارس - ٢٠١٩

# مختصر كتاب
# الدولة المستوردة

برتران بادي

ترجمة شوقي الدويهي

# هذه السلسلة

**بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ .**

لو أفنى الإنسان عمره في قراءة ما تكتبه الأقلام لم يبلغ أن ينهي منها إلا قدراً ضئيلاً، فالعقول لا تتوقف عن الإنتاج والمطابع لا تتوقف عن الهدير، وفي عصرنا هذا كاد الناس كلهم أن يكونوا أصحاب أقلام ولهم كتابات، فما عليك إلا أن يكون لك حساب على موقع تواصل اجتماعي فيكون قد صار لك منبر عام تكتب فيه.

ومن بين الكثير من الغثِّ قليلٌ من السمين، فأودية العقول كثيرة ونتاج الفلاسفة كغابة ضخمة متشابكة.. فالعلم النافع بالنسبة لبحور الأفكار كالدرر واليواقيت في أعماق البحار.

والعلم الذي تحتاجه أمة مهزومة مستضعفة تريد أن تنهض ليس كالعلم الذي تحتاجه الأمم في حال رفاهيتها ورخائها.. فإن أمتنا أحوج إلى فهم الدين الصافي الواضح كما نزل على محمد صلى الله عليه وسلم، وهي بحاجة إلى فهم الواقع المعاصر لتُحسِن إصلاحه بما لديها من الدين، وتحتاج إلى علوم النهوض وبناء الأمم أكثر من حاجتها إلى علوم الترف والزينة والزخارف. وفي طليعة علوم النهوض: فهم الدين والسياسة والتاريخ والعلوم الأمنية والعسكرية.. فالمكتوب في هذه الأبواب أولى بالعناية والاطلاع والدراسة من غيره.

وقد أنعم الله علينا في "مجلة كلمة حق" بفكرة أن نقدم مع كل عدد كتاباً كهدية، ونحن بين أن نستخرجه من كتاب مهم، أو أن يكون تلخيصاً لكتاب مهم، أو أن يكون ترجمة لتقرير مهم.. وهكذا، نختاره بحسب ما نقدِّر أهمية الاطلاع عليه.

ونرجو أن يعيننا القراء الكرام بترشيحاتهم ومجهوداتهم، فالباب مفتوح لكل مجهود..

نسأل الله أن يكون علما نافعا وعملا صالحا خالصا لوجهه الكريم

مجلة
كلمة حق

# الجزء الأول

## استيراد النماذج السياسية

إن تصدير نماذج سياسية ليس بالضرورة ممارسة واعية، ولا ينتمي بالتأكيد إلى مؤامرة، وأقل أيضًا إلى "مناورة من قبل الغرب".

منذ قرنين على الأقل تغادر الأفكار، المؤسسات، والممارسات السياسية، والمصنفات القانونية، والصيغ الاقتصادية، سواحل أوروبا أو أمريكا الشمالية باتجاه الجنوب والشرق.

مما لا شك فيه أن دينامية التبعية والهوية الكونية توطدان بعضهما بعضًا، وتسهمان في إضفاء وحدة على الغرب، على الأقل على المستوى التحليلي. فكونها تشكل مركز النظام الدولي الذي قام بتنظيم العولمة تحتل المجتمعات الغربية انطلاقًا من أوروبا وحتى غرب أميركا الشمالية الموقع السلطوي نفسه وتجتمع حول اللغة السياسية نفسها، وفي حال كانت تصوراتها عن القانون تصورات متمايزة فإن عملية التصدير في المجال القانوني تخفف من هذه الفروقات.

ليست الممارسات التصديرية ممارسات مماثلة دائمًا، حتى وإن كانت هذه الفروقات تطبق على الأسلوب الاستعماري أكثر منها على عملية الانتشار بكاملها.

مارست فرنسا في مستعمراتها أسلوب الإدارة المباشرة ناشرة هكذا ثقافة سياسية وإدارية لم تكن مطابقة للنموذج المتروبوليتي.

أما بريطانيا الضعيفة من الناحية الدولتية فقد لجأت إلى ممارسات إدارية غير مباشرة مراعية أكثر العلاقات السلطوية الما قبل استعمارية، وحين تعلق الأمر ببناء دول جديدة تحذو حذوه وتندثر بصورة أكبر أيضًا حين يتم تقويم الغربنة بصورة إجمالية فيما يتعدى إنجازاتها الشكلية عندها يتم كل شيء كما لو أن دينامية الاستيراد والضغوط وردات الفعل التي تمارس عليها، تتغلب على الظروف الخاصة بكل واحدة من الأوليات الاستيرادية وذلك من أجل توحيدها، ومن أجل شرعنة ادعاءاتها الكونية الحقيقية على نحو أفضل.

# الفصل الأول

## منطق التبعية

إن مبدأ سيادة الدول يصمد بصعوبة أمام الملاحظة الملموسة، فليس من الضروري أن يكون مجتمعًا مستعمرًا حتى يكون بإمكاننا تبيان أنه مجتمع تابع لغيره، ولا يكفي أن يكون للدولة مقعد في الأمم المتحدة حتى تدّعي ممارسة السيادة ممارسة كاملة.

لقد شكل جنوب القارة حالة استثنائية خلال الخمسينيات: لم يكن بإمكان دول أمريكا اللاتينية -المستقلة ولكن المسيطر عليها- أن تكون إلا وعيًا شقيًا عن النصاب الدولي الذي أعقب الحرب، والمكان الذي يبدو فيه هذا النصاب الدولي الذي أعقب الحرب والمكان الذي يبدو فيه هذا النصاب نصابًا شكليًا، ذاك أنه يقع في فخ الأوليات السوسيولوجية التي تتحدى مباشرة غالبية قوانين شرعية الأمم المتحدة.

## فشل الرؤية الاقتصادية

**لقد دخلت سوسيولوجيا التبعية هكذا بصورة خافية في ميدان العلوم الاجتماعية وفرضت العديد من المسلمات:**

**أولًا:** مسَلّمة وحدة علوم المجتمع، ذاك أن تعارض المقاربات الاقتصادية والسياسية باستطاعته أن يغذّي وهم سيادة الدول.

**ثانيًا:** مسَلّمة حجم التنمية الدولي، ذاك أن تحليلًا داخلياً وحسب يمكنه حجب بصورة خطيرة الأسباب الحقيقية للتخلف الاقتصادي، وبالتالي تحميل مسؤوليته للعوامل الثقافية.

أخيرًا مسَلّمة الطبيعة المحددة للعلاقات بين الدول التي تقلب الحدود والسيادات، وتجمع بين دراسة السلطة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، وتؤدي إلى اكتشاف وجود نظام رأسمالي موحد على مستوى الكرة الأرضية له مركزه وأطرافه. ضمن هذه الرؤية يبدو الطرف عرضة على الأقل لثلاث وجهات نظر: كونه منهوبًا من المركز فهو يغذي التطور الاقتصادي للقوى المهيمنة، كونه متخلفًا بنيويًا يخدم تفاقم تخلفه مصالح المركز ويوطد شروط سيطرته، وكونه مشدودًا إلى إنجاز وظائف يمليها تقسيم العمل على الصعيد الدولي فهو يخدم تنمية لا يستفيد منها البتة.





هذه الأطروحة لم تتكون بصورة مفاجئة فالتحليل الماركسي رصد منذ بعض العقود العمليات الاقتصادية التي مهدت لدينامية التبعية، فـ(لينين) الذي استلهم التقليد الريكاردي كان حدد على نحو قبلي المكانة التي أحرزتها نظرية الإمبريالية الاقتصادية بالإشارة إلى الضرورة الوظيفية لامتصاص الفوائض.

الفوائض هذه المرتبطة بالتطور الصناعي وامتزاج الرأسمالية الصناعية بالرأسمالية المصرفية، تجلت عبر وفرة فوائض الرساميل التي عليها إذن أن تتجه نحو البلدان الأقل نموًا حيث يمكن لمعدلات الربح أن تكون أعلى.

هذا التدفق المالي الجديد سوف يمهد هكذا إلى تقسيم العالم بين قوى الشمال العظمى جاعلًا من الإمبريالية "أعلى مراحل الرأسمالية".

لكن التفسير اللينيني خيب الآمال، ذاك أن الجزء الأساسي من تدفق الرساميل ظل محصورًا داخل العالم المتطور، حتى عندما شهد التوسع الإمبريالي أقصى انتشاره.

قطعت عملية بناء الهيمنة الأميركية مع النموذج الإمبراطوري الخاص بالقرن التاسع عشر وذلك بتخليها عن الإنتاج الزراعي للبلدان الطرفية، وأعادت للمركز عملية الإنتاج الصناعي، هذا التقسيم للعمل تم قلبه من قِبل الولايات المتحدة التي جددت من خلال تصور صيغ للتبعية تقوم على الحصرية، التي من خلالها تنظم وتسيطر مباشرة في العالم النامي على أمكنة الاستثمار والإنتاج حيث الكلفة متدنية. نتيجة هذا الأمر يتغير النصاب السياسي في المجتمعات الطرفية، تفقد السلطة من وظيفتها الاستشارية أكثر ولا تعود الحصريات تخضع لسيادتها وتتفاقم فرضية الاندماج.

هذا المنظور إيحائي ذلك أنه أكثر إنسانية ومع ذلك فإذا كان النموذج نموذجًا يتمتع بالنشاط غير أنه يظل محكومًا بضغط الحتمية الاقتصادية نفسه.

فالأمّتان الأكثر إمبريالية أي فرنسا وبريطانيا هما أيضًا اللتان كانتا الأقل حاجة للاستعمار من وجهة النظر الاقتصادية، الأولى بسبب ضعف نموها الاقتصادي والديموغرافي، والثانية كون قدم نموها وتناميه قد وضعاها أكثر بمنأى عن التوترات التي استطاعت ضبطها من خلال دول مرتبطة بالتاج البريطاني أكثر من ضبطها من خلال مستعمراتها. زد على ذلك أن المشروع الاستعماري لم يلق إلا القليل من الدعم من قبل النخب الاقتصادية.

وكما يشير سومبتر أمسى التوسع هدفًا بذاته وامتدادًا جغرافيًا لإرادة السيطرة لمجرد السيطرة. ويبدو أن هذا الامتداد إلى منطق التبعية الحديث هو امتداد قوي جدًا، مهما كانت





المنافع الاقتصادية التي يمكن أن يحققها هذا المنطق فإن أسس التبعية السياسية تظهر من خلال وجهتي نظر: بداية من خلال الدور المركزي الذي يضطلع به الفاعلون السياسيون في بناء هذه العلاقة، ومن ثم من خلال التوسط الفعلي والمحدد الذي تقوم به الدولة في إرساء منطق التبعية.

فمراقبة دور الفاعل تسهم إلى حد ما في نزع الطابع المقدس عن هذه المسألة فهي تفضي حتمًا إلى الحد من تأثير الحتميات، والتشكيك بفاعلية التفسيرات التي تنطلق من البنى التحتية وإدخال جزء من الحرية التي حجبتها فرضية الاندماج القسرية في النظام الاقتصادي الدولي، وعلى نحو أكثر التصاقًا بالواقع تنسف المراقبة هذه الفرضية الشديدة البساطة علاقات التواطؤ بين المسيطرين والمسيطر عليهم، ذاك أنها توحي بأن التبعية إنما تبنى على تلاقي الاستراتيجيات التي تجمع عبر تبادل وظيفي بين نخب الشمال ونخب الجنوب.

## التبعية من خلال الدولة

مما لاشك فيه أن دول الشمال تنتج تبعية من خلال لعبة تنافسها وإنما أيضًا نتيجة **مفعول** استراتيجياتها السياسية والدبلوماسية التي تؤدي بها إلى عملية تقوم على تراكم القوة. فيما يتعدى ذلك تبرز علاقات التبعية أيضًا من خلال تصادم قدرات هذه الدول بالدول النامية.

فالبناء النيوباتريمونيالي للسلطة هو في آنٍ سمة أساسية من سمات المجتمعات النامية وعنصر حاسم في ارتباط أمراء الجنوب بأمراء الشمال، وهذا البناء النيوباتريمونيالي يصف ظاهرة يمكن ملاحظتها بسهولة، إن في المجتمعات الأفريقية أو في مجتمعات جنوب شرق آسيا، أو في الشرق الأوسط، تقوم استراتيجية الأمير على امتلاك المجال السياسي وانطلاقًا منه على الموارد الأساسية التي تضم المجالات المجتمعية الخاصة. وهذه الممارسة الشخصية سرعان ما تصبح ممارسة جماعية، الأمر الذي يعود بفائدة أيضًا على بطانة الأمير وعلى مجمل بورجوازية الدولة التي تتعلق ديمومتها بقدرتها على الانخراط في المنطق النيوباتريمونيالي.

إن السبب وراء النيوباتريمونيالية يعود إلى قلة الموارد الداخلية التي يمكن أن تكون بحوزة النظام السياسي، نسبة للقسم الأساسي الذي تحتله الموارد الخارجية.

لقد تشكلت الدولة الغربية في جزء منها من خلال اضطلاعها بوظيفة استخراج الضريبة،

في الوقت نفسه الذي استطاع المجتمع المدني ممارسة سلطة مضادة فعلية بوجهها بفضل اعتماد أولية تمثيلية فيما يخص الاقتراع على الضريبة.

وفي الوقت نفسه يتم تشجيع المنطق النيوباتريمونيالي من خلال الوضع الانشقاقي الذي يتميز به المجتمع الذي يواجه هذا المنطق، فلفردنة العلاقات المجتمعية تاريخ غالبًا ما يختلط بمسار التطور الغربي الذي أضفى على الدولة والمجتمع المدني وعلاقة المواطنية دلالاتها الكاملة.

والتمفصل بين الدولة والمجتمع في هذا التاريخ ليس تمفصلًا حياديًا، فتكاثر أشكال التعاضد الأفقية وخطوط الفرز التي تنظمها تضغط على اللعبة السياسية وتحدد الشروط التي في خضمها تنبني الرهانات، وتبلور أنماط تناوب السلطة ويتم تنظيم النقاشات.

من هنا لا يعود الفاعل سيد محيطه، ويخلق استمرار أشكال التعاضد الجماعية وأولويات الهويات الأولية على الهوية المواطنية في المجتمعات الطرفية شروط انكفاء مزدوج، من جهة انكفاء عن المجالات غير السياسية ومن جهة أخرى عن المجالات الميكروجماعية. مقابل أشكال الهروب هذه التي يقوم بها الفرد من دون إعطاء الهرب أي صفة سياسية، يملك محترف السلطة إمكانية تملك الخيرات المجتمعية، كما تملك الوسائل التي تفصل المجال العمومي عن المجال الخصوصي.

ضآلة الموارد الخاصة بالدولة في المركز تدفع بالفاعلين السياسيين إلى تنويع إرادتهم، سيطرة دولة شاطئ العاج على صندوق التعويضات المناط به ضبط أسعار البن لا تشكل فقط أداة لفائض السلطة بالنسبة للمركز السياسي، فهي وسيلة شديدة الفعالية لتمويل مصارف الدولة، وبالتالي لتغطية حاجات الطغمة البيروقراطية الخاصة. وعلى نحو أكثر عمومية يتغذى تفاقم الفساد من الضعف الكبير الناجم عن بدلات أجور الموظفين وضخامة أعدادهم. يقول عالم الاجتماع بنفليد: "كلما كانت الموارد قليلة كلما كانت مصلحة الفرد تقضي ببناء علاقات زبائنية مباشرة مع سيده الذي ينتمي إلى النخبة السياسية المركزية".

وهذا المنطق الزبائني والوظيفي من كلا الجانبين يحافظ هكذا على حركية الحدود بحيث يؤدي إلى إدراج التمايز بين العام والخاص في نوع من الشكلانية.

إن تبني النيوباتريمونيالية يتشكل من مجموعة من المعطيات الاقتصادية والاستراتيجيات السياسية، بالمقابل تأتي هذه المميزات لتوطيد علاقات التبعية ، تسهّل الطبيعة الانشقاقية





للنصب المجتمعي ديناميات الانخراط في النصاب الاقتصادي الدولي، وبناء الاقتصاديات الميكروجماعية سواء تبعًا لنمط هامشي أو لنمو قوامه إدارة هذه الاقتصاديات مباشرة من قبل الجماعات الأهلية.

ومن الخطورة والتبسيط التشبث برؤية قوامها تضاد بين قطاع موجّه نحو الخارج وهو قطاع مسيطر ونامٍ، وقطاع قائم على الاستهلاك الذاتي، وهو قطاع مسيطر عليه في وضع متهاو. كذلك فإن ضمانة هذا التوجه الذي تنتهجه الأنظمة السياسية النيوباتريمونيالية يتم بصورة خاصة من خلال هوية الطقم السياسي الحاكم، فبحكم تحدره إما من حاشية الأمراء في الممالك التقليدية أو من حركات التحرر في المجتمعات التي كانت مستعمرة ، يمارس هذا الطقم السلطة على قاعدة قوامها الكفاءة والموارد التي تسهم في تفاقم عزلته عن المجالات المجتمعية.

إن الخوف من رؤية تشكل نخبة منافسة يدفع بالأمراء إلى تبني مجموعة من العراضات، مراقبة عملية إعداد الخريجين الجدد مراقبة شديدة، واستيعابهم مباشرة داخل الأجهزة الإدارية، الحد من دخول المنظمات غير الحكومية إلى المجالات المجتمعية التي تعمل على تنميتها، تنصيب الأمراء أنفسهم وسيطًا لا يمكن تجاوزه.

ويعتبر أندره غوندر فرانك أن الدولة الطرفية هي دولة ألعوبة تحافظ على الوهم القانوني والسياسي للاستقلال الذي يجعل منه الواقع الاقتصادي مستحيلًا في كل حال.

إن تجاهل عامل التوسط السياسي لظاهرات التبعية يجعل من الصعب تحليل البلدان الجديدة التي تتصنع، فازدهار الاقتصاد التصديري في هذه البلدان لا يتوافق مع أطروحة تنمية التخلف التي يقول بها أصحاب نزعة التبعية.

## دول أسياد ودول زبائن

بدل من كونه منطقًا قائمًا على نظام.. تفرض التبعية نفسها إذن كمنطق تفاعلي وبدل من كونها تتحدد بصورة غير ملموسة بعوامل لا تخضع لأي إرادة إنسانية، فهي تنشأ دائمًا ويعاد نشوؤها طبقًا لإجراءات قريبة جدًا من النموذج الزبائني.

لا شك أن التبعية تفترض تبادلًا للمنافع، تمنح دولة صاحب العمل دولة الزبون خيرات لا غنى عنها كي تبقى على قيد الحياة، وذلك طبقًا لإجراء مماثل تمامًا لما يمكن معاينته على صعيد اشتغال المجتمعات الداخلي، بالمقابل تقدم الدولة الزبون منافع على أنواعها

سواء منافع تطال استخدام أراضيها أو استخدام السلطة التي بحوزتها كدولة متواجدة على المسرح الدولي. والتنازل عن الأراضي لدولة صاحب العمل يتطابق مع ما أطلقت الأدبيات الغزيرة "نهب العالم الثالث" وهو نهب يطال بصورة أساسية مختلف المواد الأولية وتنوعها التي تفيض بها بواطن الأراضين ونحن نعلم أيضًا أن هذا التنازل يمكن أن يندرج في أهداف جيوسياسية خاصة بدولة صاحب العمل، مما يعني منح قواعد عسكرية أو مجرد تسهيلات لعبور أراضي الزبون.

قد تؤول الممارسات بالزبون إلى دفع ما عليه لصاحب العمل تاركة له حرية التصرف بأراضيها ومجالها البحري لتخزين نفايات المجتمع الصناعي، كما يمكن للدولة الزبون التنازل عن حقوقها كفاعل في المجموعة الدولية.

واللا مساواة هي أيضًا لا مساواة واضحة فهي تقوم بالتأكيد على تنوع الموارد ، ومن هنا فإن العلاقة غير متساوية ذاك أن مخاطر التخلي عن الشريك ليست نفسها بالنسبة لدولة صاحب العمل ودولة الزبون، فبالنسبة للأولى التي تعتبر مخاطرها مخاطر هامشية فخسارة زبون تؤدي إلى تقليص بسيط لنفوذها الدولي، أما بالنسبة للثانية التي تعتبر مخاطرها مخاطر دراماتيكية، فخسارة صاحب العمل هي بمثابة اختناق داخلي وتهميش على صعيد المجموعة الدولية.

وعدم التساوق يصح أيضًا على الصعد المالية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، كما يترسخ أيضًا على المستوى الرمزي. فدولة صاحب العمل هي التي تحدد الرموز التي على الدولة الزبون أن تتلقفها كي تظل مَدينة لها.

إن لا تساوي هذه العلاقات يترجم من خلال ظواهر من المحاكاة الدستورية القسرية ينبغي على الدولة الزبون أن تتماثل بناها السياسية الخاصة وصورة بني دولة صاحب العمل كما تدل على ذلك الموجة الأولى من الأحزاب الوحيدة التعبوية التي أخذت بها الدول الأفريقية التقدمية طبقًا لنموذج البلدان الشرقية.

تنحو عامودية العلاقة بوضوح المنحى نفسه فهي التي تشكل المنطق الزبائني ذلك أن سلوك الزبون هو سلوك قوامه تفضيل العلاقة العامودية التي تربطه بصاحب العمل على العلاقة التي يمكن أن تربطه بزبائن آخرين، وهذه اللعبة تترسخ في ظروف سمتها الهشاشة، حين تكون الخيرات التي ينبغي تقاسمها قليلة فمن الأجدى عقليًا وصلافة أن لا نتوجه إلا باتجاه صاحب العمل من دون الارتباط بمطالبين آخرين.





إن إعادة تركيب هرم للعلاقات العامودية على جميع المستويات بدءًا بالأكثر فقرًا تسهم إذن ليس فقط في كبح انطلاقة التضامن الأفقي، إنما إضفاء جاذبية وظيفية على علاقات التبعية التي تتجلى بوضوح في المنافسة التي تضع الدول الأقل امتلاكًا لهذه الجاذبية في مواجهة بعضها بعضًا.

فالطبيعة الفردية للعلاقات الزبائنية تجعل بالمقابل استخدام هذا النموذج في العلاقات الدولية استخدامًا حساسًا، فالزبائنية لا يمكنها إلا إبراز أفراد على المسرح الدولي وليس كائنات جماعية.

ميزة الزبائنية الدولة هي في كونها ترفع من قيمة التوسط الشخصي على حساب التوسط المؤسساتي وإشراك حكام الدول الزبائن كأشخاص مباشرة وبسهولة سيما وأن الطبيعة النيوباتريمونيالية تبدي استعدادًا بسهولة لهذا الأمر. وتفترض هذه العملية أن تكون التقديمات المعطاة من صاحب العمل تقديمات قابلة للتقسيم، وأن تكون باستطاعة أمير الدولة الزبون الحصول على منافع مادية ورمزية منها تفوق المنافع التي يمكن أن يحصل عليها سواء من خلال السياسة الاستقلالية أو من خلال السياسة التشاركية.

كذلك تتشخصن العلاقة الزبائنية طبقًا لنمط آخر أكثر تعقيدًا من العلاقة التي تبرز من المقاربة المحض نفعية، حينئذٍ تنبني العلاقة الزبائنية أساسًا بإدارة الدولة وهي صلاحية قابلة بأن يكون لها مردود مالي على المسرح الدولي أكثر مما لها على الصعيد الداخلي بكل مجتمع تابع، الحصول على دورهم كمستوردين لنموذج دولتي على أكثر قدر من الفعالية للمحافظة على مهنتهم السياسية وتمتينها.

يشتمل هذا المنطق على مجموعة من النتائج، فمن مفاعيله اشتماله على فكرة الصيرورة ككل علاقة زبائنية تجد التبعية قمة فاعلية عندما تنجح في تخليد نفسها على المدى الطويل، ويصبح الوفاء المطلب الأول إن بالنسبة لصاحب العمل أو الزبون.

تفضي العلاقة الزبائنية إلى تراكم الضمانات من قبل الطرفين تبعًا لطرق وإيقاع تحقق لها تدريجيًا سيادة حقيقية بمعزل عن إرادة الفاعلين أنفسهم فيتقلص هامش الاختيار ونتيجة هذا الأمر تجد السياسات الخارجية نفسها مكبلة إلى حد ما بنسب تتجاوز إلى حد بعيد ما كانت عليه فيما مضى مفاعيل اتفاقيات التحالف العسكرية الملزمة.

تكمن ميزة الزبائنية في كونها تحث على استثمارات دائمة ويومية وهي استثمارات تجعل من تصدع الإخلاص أكثر كلفة ما أن يتم إدراجه في صيرورة طويلة.

هذه الزبائنية متعددة الأشكال والخطأ يكمن في فهم العلاقة الزبائنية أنها تقتصر فقط على العلاقات التي تضم بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب الأقل تقدمًا، إن إسهام الفورة النفطية في إثراء البلدان التي تمتلك في باطن أراضيها مخزونًا منتجًا جدًا لم تغير فقط من أوضاع التبعية إنما قد تكون ربما فاقمت منها وذلك تبعًا لطرق يعبر عنها أفضل تعبير مصطلح الدولة الريعية "كل دولة تستخرج قسمًا أساسيًا من مداخيلها من موارد خارجية على شكل ريع".

إن سلوك النخب الخمول يفسّر بسهولة، ولعبته يقوم بها الجميع، فبدل الانخراط في جهد قوامه الإنتاج فمن المريح الشراء بكثافة من الخارج، وبدل تبني سلوك مقاول ينتمي إلى التقشف الفيبري فمن الأفضل الارتضاء بأنشطة البورجوازية الريعية المريحة التي تتوزع بين المضاربة المالية وكسب دخل داخل بيروقراطية الدولة العليا.

بالمقابل أدى الأمر إلى توطيد الدولة الريعية قياسًا على ما هو الأمر في الدول الأخرى، فقد سمح لها تضخم مواردها بزيادة نفقاتها العامة وتحسين سياستها في مجال القروض ومضاعفة استثماراتها، على الرغم من ذلك جاءت النتائج هنا أيضًا ملتبسة في ظل الهياكل القائمة فوق آبار النفط، أدى نمو الدول الرعوية إلى توطيد التبعية وحتى إلى خضوع المجتمع للدولة وذلك بسبب عدم مشاركة المجتمع في عملية الصعود التي شهدتها الدولة وتاليًا في عدم امتلاكه أي وسيلة تسمح له بالمطالبة بمراقبتها، فالدولة التي تكونت على هذا المنوال والتي تعيش على تمويل خارجي هي دولة تابعة للخارج.

على الصعيد الديموغرافي عمّقت غالبية دول الخليج ظروف تبعيتها ذاك أنها تخضع أكثر فأكثر ليد عاملة موصوفة آتية من الخارج، وفي اختيارها الوظائف غير المنتجة كأولوية تخلت النخبة السعودية عن المراكز الأهم لمهندسين وتقنيين جاؤوا من أمكنة أخرى وتحديدًا من العالم العربي.

على الصعيد الاقتصادي تظل غالبية مؤشرات التبعية قائمة، لا تخضع تجارة النفط للدول المنتجة إنما تعود أساسًا إلى الشركات الكبرى التي تدار الرساميل العربية في القسم الأكبر منها من قبل مصارف غربية أغلبها أميركية تغطي الحاجات الغذائية في الأعم الأغلب منها من عمليات الاستيراد، القاعدة التكنولوجية إن على صعيد إنتاج النفط، أو على صعيد الجهود الانتقائية في عملية التصنيع هذه القاعدة مصدرها غربي إلى حد بعيد.

لجميع هذه العناصر امتداداتها على مستوى السياسة الخارجية لدرجة أنها تعيد تشكل





المنطق الزبائني بكامله، فتبعية الدول الريعية فيما يتعلق بالمعدات العسكرية المنتجة من قبل دول الشمال هي تقريبًا تبعية كاملة.

**في العلاقة الزبائنية:** الالتزام التزام متبادل، ذاك أن التبعية التكنولوجية والعسكرية لدول الخليج تقلص بدورها من هامش استقلالية قرار الولايات المتحدة التي في إقلاعها عن التدخل تعرّض سلامة زبائنها للخطر، وتاليًا مصداقية حمايتهم.

من جهة الزبون التابع تفترض هذه التبعية النفاذ إلى نظام دولي لا يملك فيه الكفاءة التقنية والثقافية والرمزية وتقضي هذه التبعية التنازل عن السيادة وعدم القدرة على التصرف بشكل مستقل.

ومن جهة صاحب العمل يفترض هذا المتغير ليس فقط اتباع سياسة صارمة فيما يخص تقديم العون للزبون إنما أيضًا تقليصًا واضحًا لخياراته على صعيد نشاطه في إطار السياسة الخارجية.

المواكبة ينبغي أن تكون أكثر قابلية للفردية، ذاك أنها تهدف إلى خلق حافز للانخراط في دائرة التبعية داخل الفئات الحاكمة. من هذه الزاوية فالجهود الموافق عليها من صاحب العمل هي جهود لا يستهان بها، فهي تبدأ بالإعداد الجامعي للنخب المستقبلية وتنتهي بإدراجهم في النظام الدولي تبعًا لما يفضلونه.

تكمن قوة التبعية الزبائنية في كونها تولد داخل المجتمعات الخاضعة فئات حاكمة تنجح في الحصول بفضل الرعاية التي تتمتع بها في كافة المجالات على موقع نافذ سرعان ما تقتنع بسهولة أنه لا يمكن تحسينه من خلال الترويج لاستراتيجية بديلة.

## التبعية فيما يتجاوز الدول

ثمة بعد جديد تم إدخاله مؤخرًا من قبل سوسيولوجيا السلطة الدولية وتحديدًا من قبل أبحاث سوزان سترانج التي تبرز الطبيعة الجوهرية وليس فقط العلائقية لظواهر القوة على نطاق الكرة الأرضية، فالإمبريالية القائمة على القسر وعلى العلاقات الإدارية المباشرة لم تعد إمبريالية موجودة حاليًا. فتفكك الإمبراطوريات الفرنسية والبريطانية ومن ثم السوفيتية أظهرت أن معنى القوة والوسائل المتعمدة للحصول عليه قد تطورت بعمق، فمن وجهة النظر الفيبرية تعني القوة القدرة على فرض إرادته على الآخر.

وشيئًا فشيئًا انتقلت موارد القوة من مكان إلى آخر غير عابئة بالحدود وساخرة من السيادات ومتجاوزة الدول.




فالهيمنة الأميركية تشكلت في قسم كبير منها على هذه الأسس، فكونها عانت غابرًا من الإمبريالية بشكلها الكلاسيكي بنت الولايات المتحدة قوتها النيو-إمبراطورية عبر سعيها بنجاح إلى الاستيلاء على هذا التدفق. فهناك قدر من الطرق الملتوية التي تسمح بممارسة السلطة على الشعوب أكثر بكثير منها على الدول.

ومما لاشك فيه أن التحكم بالتدفقات الثقافية من الصعب القبض عليها وتقييمها لكن على الرغم من ذلك فإن سيطرة وكالات الصحافة الأميركية وبرامج التلفزيون المعدة في الولايات المتحدة وأنماط الموسيقى والزي والمطبخ هي أبعد من أن يكون لها تأثير.

هذا، ومن الصعوبة بمكان إدراج التحكم بالتدفقات الدينية في هذا النمط من التحليل من جهة كون هذه التدفقات الدينية هي أكثر استقلالية من غيرها، فالسياسة النيوإمبريالية تبنى من خلال استخدام التدفقات المالية والإعلامية أكثر مما تبنى من خلال استخدام كنيسة من الكنائس.

ومن دون الانزلاق إلى عبثيات أطروحة المؤامرة وبخاصة دون أن ننسى أن غالبية هذه الفرق يعاد تشكيلها في سياق وضع ثقافي محيط ينبغي الاعتراف أن هذه الفرق تنضوي في خط نسبي تمتزج أصوله بالتاريخ الثقافي الأميركي وتسعى إلى الحلول محل الكنيسة الرومانية.

من المؤكد أن هذا الفصل الثنائي بين القوة والإقليم وبين القوة واللعبة الما بين دولتية هو فصل يسهّل قيام نصاب دولي جديد يعود بالنفع على الولايات المتحدة أكثر مما يعود على أوروبا وأنه يغني بسهولة إشكالية التبعية.

## أشكال استلاب السيادة

إن علاقة التبعية هي في المقام الأول سياسية وتتجسد بسلب السيادة، من الممكن أن تتعرض الدولة التابعة المسلوبة مباشرة أو من خلال شبكات مجتمعية لا تخضع لسيطرتها، إلى ثلاثة أنماط من الاستلاب تطال قطاعات أساسية تحقق لها سيادتها: الوظيفة الدبلوماسية وتناسق الوظائف المجتمعية والسياسية، وتنظيم المجال العمومي.

سلب الوظيفة الدبلوماسية: ينتمي بصورة أكبر إلى المنطق الدولتي وإلى نماذج تقوم على القوة، فأول مظاهر تحكم دولة بأخرى يعود إلى الجهد الذي تبذله الدولة المسيطرة في تفكيك عملية التعبير عن سيادة الدولة المسيطر عليها على المسرح الدولي.





وغالبًا ما وجدت الوظيفة الدبلوماسية نفسها مسلوبة، الأمر الذي سهل تدخل القوى الغربية مباشرة في اللعبة المجتمعية والسياسية الداخلية للدول المسيطر عليها، وغالبًا ما كان النشاط الدبلوماسي يستخدم للحصول من الحاكم المسلم على التزامات واضحة وملموسة لصالح الأجانب والأقليات المسيحية التي كانت تابعة له.

فسلب الوظيفة الدبلوماسية يتم تبعًا لأنماط غير مقننة توفر للدولة المسيطر عليها سيادة ظاهرية، في هذه الحالة يتميز هذا السلب بصورة أوضح عن التدخل في التنظيم الداخلي للنصاب المجتمعي والسياسي الذي يسلك عادة طرقًا أخرى. وكسمة قانونية بامتياز لسيادة الدول تسلب دبلوماسية الدولة الضعيفة من دبلوماسية الدولة القوية ليس فقط باللجوء إلى معاهدات غير متساوية أو بالاعتماد على الامتيازات إنما بالتطبيق المبتذل للمنطق الزبائني.

ترسم سياسة صندوق النقد الدولي أطر جديد من التبعية يكمل التبعية الزبائنية النمط ويُدخل بالتالي نوعًا من تقسيم العمل بين الاثنتين، فالمتعددة الأطراف تشجع على تدخل متزايد لبلدان الشمال في الحياة المجتمعية والاقتصادية للدول التابعة كما تشجع على نشر نماذج التنمية داخل هذه الأخيرة، كما على تدخل مستمر في اقتصادياتها وذلك طبقًا لنمط أكثر صرامة كلما بدا نشاط المتعددة الأطراف أنه نشاط غفلي.

فالجمع بين ثنائية الأطراف وتعددها يؤول هكذا إلى إمكانية سلب وظيفة الدول المجتمعية والاقتصادية في حدودها القصوى بجعلها متساوقة مع المحافظة على العلاقات الزبائنية وتعميقها.




# الفصل الثاني

## الادعاء الكوني للدولة

يمكننا أن نقول عن التبعية ما تقوله السوسيولوجيا بعامة عن السلطة: كلما كانت أكثر فاعلية وأكثر نشاطًا لا تمارس بطريقة قسرية، ولا تلجأ إلى الإكراه إلا استثنائيًا.

في الحقيقة تفرض النماذج الغربية للحكم نفسها على أنها كونية من باب تحصيل الحاصل، ذاك أن من بين جميع الأنصبة السياسية وحده النصاب القائم على الدولة يعلن عن نفسه أنه نصاب كوني عبر اللجوء إلى مسلمة لا يمكنه التخلص منها طالما أنه مستقبل من الجميع على أنه هو الذي يكوّن تعريفه الخاص.

## اختراع الحاضرة الكونية

تُظهر جميع التمارين التصنيفية بسهولة أن الدولة هي الشكل الوحيد للحكم الذي يرفض كل هوية تخصيصية. وتستند الإمبراطوريات في تشكلها إلى ثقافة خاصة بها عملت على الدفاع عنها وتطويرها أو توسيعها عند اللزوم.

الدولة كونها مبنية بالاستناد مباشرة إلى العقل لا يمكنها إلا أن تدعي أنها كونية، ولا يمكن لمبادئ اشتغالها إلا السعي إلى تقليص تنوع الأنصبة السياسية التي تؤلف النظام الدولي. وكونها خلافًا لجميع الآخرين تقضي باستقلال المجال السياسي وتشكيل مجال عمومي خاص بالمجتمع المدني لا يمكنها إنجاز بنائها إلا بتميّزها عما هو خاص.

على مستوى الشرعية يكرس الاستناد إلى العقل انقطاعات ثلاثة، بداية هذه الشرعية هي شرعية مكوّنة لتراتبية تحل الدولة في قمة التصنيفات: كونها ملازمة لولادة النموذج القائم على الدولة، فالشرعية العقلانية والقانونية هي أعلى مرتبة من صيغ الشرعية الأخرى وتؤدي بكافة التقاليد السوسيولوجية إلى الربط بين الدولة والحداثة، فكونها الصيغة الوحيدة للحكم التي يمكن تصورها بوضوح خارج ما هو خاص لا يمكن للدولة فعلًا إلا أن تعمم على جميع المتحدات الثقافية وإحداث تقدم فيها.

فهذا المشروع يسعى أن يكون أيضًا مشروعًا متحررًا من الولاءات التقليدية وذات النزعة





الخصوصية، ويقدم كمصدر للقوانين الجديدة من خلال خاصة الولاء القائم على المواطنية وهو ولاء يعمل على بنائه وكمولد لنمط يقوم على المساواة والكونية في تصور العلاقات السياسية. فتصبح كل مقاومة تقوم على الانتماء الأهلي وكل تعبير عن الولاء غير التعبير القائم على المواطنية إحياء للماضي ومظاهر ارتدادية.

على الصعيد الفلسفي تفترض فرضية هوبس أن التنازل الثالث يفرض نفسه كصيغة وحيدة قادرة على تأمين ضرورات الحماية، لكن التحليل السوسيولوجي يفضي إلى خلاصات أخرى من الممكن لحظ أبنية أهلية لما هو مجتمعي، وقد ظهر أن الأبنية هذه تتمتع بقوة الاستمرار، وتقف عقبة بوجه ما خلص إليه الميثاق الهوبسي في الوقت الذي توفر فيه أشكالًا أخرى ممكنة تستجيب لمتطلبات الأمن.

ويطرح ابن خلدون فكرة أن المبادئ المنظمة للروابط المجتمعية تملك مزيدًا من الفرص فيما يتعلق بتأثيرها على النصاب المجتمعي أكثر ما يؤمنه التغير الكامل لطبيعتها واستبدالها بروابط أخرى.

والحال أن التفكك التدريجي لنموذج الصين وبخاصة صعود الغربنة قد خلخلا في العمق هذا النموذج الذي تخلى شيئًا فشيئًا لنموذج الدولة البيروقراطية المركزية المتميزة عن المجتمع المنفصلة عن الحياة الاقتصادية. هذا النموذج الذي نقع فيه على بعض عناصر الصيغة التقليدية غير أنه يقترب بصورة أوضح مما يقوم عليه التقليد الغربي هو نموذج يعيد تركيب العديد من معطيات الميثاق الهوبسي: بناء مجال عمومي متميز ومستقل وولاء الفرد المباشر لمركز السلطة وبناء بيروقراطية معقدة.

لا يؤكد إذن التحليل السوسيولوجي محتوى الميثاق الهوبسي الكوني فهو يظهر على نحو أكثر دقة تنوع الميثاقات المجتمعية التي تتضمن صيغًا تقوم على الفردية كما على المتحدات الجماعية. فبكونها أبعد ما تكون عن الاختفاء فالمتحدات هذه تعيد تركيب نفسها كما تعيد انتشارها لذا على الفاعلين الذين يسعون وراء الفاعلية السياسية البحث عن كيفية استيعابها بدل إلغائها. وعلى نحوٍ أدق توحي النماذج غير الغربية وبخاصة المثل الصيني أن الفردية والجماعية يمكن أن يكملا بعضهما بعضًا، أو أن تلي الواحدة الأخرى ضمن إيقاع ينظم أنماط تناوب النظام السياسي، كما هو الحال في الصين الشيوعية. يقول هوبس إن الغرب يفرض نفسه من القرن الثامن عشر بفضل تجلياته بما هو "عالم الحضارة" وهكذا يتوصل إلى أن يُقبل كعامل في إعادة تشكيل علم وضعي وكناشر للعلم،





فقد انتمى بهذه الصفة المستوردون الأوائل لكافة التيارات العقلانية والوضعية في أوروبا القرن التاسع عشر.

ففي هذا الإطار يمكن تفسير دور الماسونية الواضح في كل مكان وبصورة خاصة في إيران والمشرق، أي دور السان سيمونية الذي كان متواجدًا بقوة في مصر 0381. كذلك كان العلم الغربي متواجدًا في الصين قبل التقاليد الفلسفية وهي تقاليد تزامنت وهذا العلم.

لقد يسرت العلاقة بين التبرير العلمي لاختراع الدولة والغلبة التكنولوجية للغرب حركة التصدير الواسعة هذه فهي التي تفسر كيف أن القرن التاسع عشر كان مرحلة مفصلية في هذه العملية واللحظة التي توفر فيها للطموح الكوني لمجمل هذا النتاج الفرصة الأكبر كي يستقبل إيجابيًا. لكن الأساسي ليس هنا: من خلال بعض الأمثلة لقد تبدى أن انتشار النموذج الغربي للحكم هو أصلًا من فعل مستوردين ينتمون إلى النخب الجديدة الحاكمة في المجتمعات غير الأوروبية.

## غربنة المسرح الدولي

لقد مورست هذه الغربنة المتفشية على نحو أكثر منهجي من خلال التحولات التي طالت المسرح الدولي الذي جرت فبركته تدريجيًا من قبل الدول الغربية على صورتها.

لقد طبعت الدولة بطابعها اللعبة الدولية بعمق وذلك بطريقة أكثر حسمًا كلما أحرزت تقدمًا الدولة-الأمة في سياق عولمة الحياة الدولية، وعلى الأقل رصد ثلاثة محاور للدولنة: انتشار مبدأ الأراضي الخاصة، وانتشار نظام معياري موسوم بقوة بالتصور الغربي لقانون، وأخيرًا انتشار قواعد اللعبة الدولية.

## أقلمة العالم

يبدو مبدأ الأقلمة أنه كوني بداهة، إنه مكوّن أساسي في لعبة الدولة وهو عنصر أساسي في النظام الدولي المعاصر وعدد كبير من الثقافات.

ففي نصاب الدولة يصبح الإقليم إطارًا وظيفيًا للتجمع السياسي، ذاك أن هذا الأخير يستدرج أفرادًا تنهض هويتهم نسبة إلى ولائهم لمركز يدّعي أنه يحتكر السلطة. وبهذا يناقض منطق الأقلمة البناء الجماعي للاجتماع.

خلافًا لذلك فإن تعيين الهوية هذه هو تعيين عملي جدًا عندما لا يعود هناك أي توسط





بين الفرد والدولة وعندما يصبح الإقليم تجسيدًا جغرافيًا لفكرة المجال العمومي.

فقد استطاعت الأنتروبولوجيا والسوسيولوجيا فهم عملية الفردنة هذه حين بدأت تطال أوروبا منذ القرنين الحادي والثاني عشر.

والإقليم هو أيضًا على هذا الصعيد تخطٍ للمنطق الإقطاعي.

يقول نوربرت إلياس: أن بناء الدولة بما هو تخطٍ لنظام التفويض التراتبي الذي يضفي على الإقليم معنى سياسيًا نسبيًا، هذا البناء ثبت هكذا الإقليم في مطلقٍ أضحى هو المنحى الوحيد القادر على إصلاح السلطة.

كذلك يفرض الإقليم نفسه كتخطٍ للمنطق الإمبراطوري الذي يقوم على فكرة الإقليم غير المنجز، لكن في أعلى قمة التوتر بين الخاص والكوني وبين الاستناد إلى ثقافة بعينها وإرادة توسيع هذه الثقافة تمتد الإمبراطورية كتعرف إلى إقليم لم يتوصل إلى تثبيت حدوده ولا إلى مأسستها.

كذلك تندرج الأقلمة كتخطٍ للمجتمع الريفي الغربي ومن دون الانزلاق في تطورية مبتسرة يمكننا بالفعل الاستفادة من التلازم الذي يمكن إقامته بسهولة بين بناء الإقليم الوطني والتقدم الذي شهده الاقتصاد التجاري.

لكن منطق الدولة هو الذي يضفي بالتأكيد على الإقليم هويته السياسية، فإنجاز بناء الدولة يسعى إلى مأسسة لا بلا إلى تقديس فكرة الإقليم المنجز: لا تكتمل الدولة إلا بالتغلب على كل ولاء وسيط وذلك بتثبيتها في علاقة المواطنية الخضوع المباشر للفرد لمركز السلطة.

وفي هذا السياق وحده الإقليم هو من يستطيع أن يظل المعلم الشرعي لهذه العلاقة.

يسعى بناء الإقليم إلى الكونية وقد تكوكن بالفعل، يجري التفكر والتصور بالنظام الدولي المعاصر تبعًا لهذا المبدأ الذي يريد من كل فاعل يتصرف داخله أن يكون بإمكانه التمتع بإقليم منجز.

والتقلب المعاصر الذي يشوب النصاب الإقليمي يعود أساسًا إلى سلسلتين من العوام: استمرار الثقافات الأهلية التي لا تنفك تنتقد أو تشوه أنظمة المعاني التي تتبدى من ثقافات مختلفة مضفية على فكرة الإقليم دلالة أخرى لا يمكنها أن تصطف فيما تورثه الثقافة الغربية وما تصدره.

**ومبادئ الثقافة الأهلية هي:** الجماعة الأهلية هي المرجع الأساسي للهوية والولاء والمعلم الإقليمي والمعنى المعطى للأرض.





إن فصل الهوية عن الإقليم قد يسمح من دون شك في تطور تعميقها، لكنه يجعل من المستحيل إدراجها في اللعبة الدولية المعاصرة.

في حالة انقلاب المنطق الإقليمي الغربي من خلال التحكم بالناس يتم التحكم بالأقاليم كما يشير بوضوح مثل الطوارق، فقد انقلبوا في أكثر من مناسبة جراء استيراد المبدأ الإقليمي أولًا باستيراده من الدول الاستعمارية التي خربطت ليس فقط معطيات الاقتصاد التقليدي، إنما إضافة إلى ذلك كونها نظمت المجال الصحراوي عبر ترسيمها للحدود ووضع قواعد لتنقلات الرحل. أما الذي قلب رأسًا على عقب التوازنات التقليدية هو بناء الدولة-الأمة في المرحلة التي تلت الاستعمار وهو الذي ثبت ومأسس وفاقم في الواقع الأوضاع الحدودية التي قام المستعمر فيما مضى بترسيمها.

تعطي الثقافات الأهلية معنى للإقليم مختلفًا كليًّا عن المعنى الذي نقع عليه في الثقافات الغربية. ففي حين أن للثقافات الأولى تصورًا للإقليم حسيًا ومقدسيًا في آنٍ، خلافًا لذلك تتميز الثقافات الثانية بتصور براغماتي ومؤسساتي.

إن مبدأ الأقلمة الذي عرقلته الثقافات الأهلية هو مبدأ يعاد أيضًا بناؤه من خلال نظام المعنى الذي يميز كلًا من هذه الثقافات غير الغربية، فالإسلام يؤكد على التصور الجماعي للإقليم فالأمة بما هي الجماعة الوحيدة الشرعية فهي تضم جميع المؤمنين وتشكل المكان الممتاز لتحقيق الوظائف السياسية والتعبير عن علاقات الولاء، وبما أنها كذلك فإن أقلمتها هي بالتأكيد مستحيلة، ثم أنها في الوقت نفسه ترعى تصورًا كاملًا للاستنهاض السياسي الذي يقف بوجه مبدأ الأقلمة، فولاء المسلم إلى نصاب يخاطب إيمانه أو لحمته الجماعية هو ولاء يتعالى على قانون الإقليم.

يلاحظ أن هناك تضادًا بين فهمين لما هو كوني: بالنسبة للنموذج الغربي التأكيد على المضمون الكوني في فهم الإقليم وتجزئته وبالنسبة للنموذج الإسلامي فإن التأكيد الضمني على الوجهة المكونية للإسلام فهي خلافًا لذلك تجعل المعنى المعطى للحدود نسبيًا، فليس إذن لتجزئة الإقليم سوى قيمة اصطلاحية.

إن النخب الحاكمة في العالم الإسلامي التي تأنف من الفكرة الغربية للإقليم يجب عليها بالمقابل أن تأخذ بالحسبان على الرغم من كونها في غاية الغموض فإن كوننة هذا المبدأ هي كوننة ملحوظة نتيجة ضرورات النصاب الدولي، كما نتيجة المنافع التي يمكن أن هذه النخب وتحديدًا في ترسيخ سيطرتها والمحافظة عليها. فرئيس الوزراء مهاتير الحساس

إزاء خصوصية الإسلام الآسيوي والضنين في بناء قومية ماليزية باستطاعاتها الجمع بين مكونات البلد الإسلامية والصينية أشار إلى أن هناك شعوبًا عديدة في الأمة، الأمر الذي أعطى معنى لفكرة التجزئة الإقليمية.

على غرار الإسلام تتأقلم الثقافة الهندية بصعوبة مع مصطلح إقليم، ففكرة القومية الهندوسية الغامضة إلى حد ما تشكلت من خلال التضاد مع الآخر مذ أن يرفض هذا الآخر الاندماج في ثقافة هندوسية لا يمكن أن تعقل إلا بكونها ثقافة نشكونية. ووحدة المجتمع الهندي تشكلت بالاستناد إلى قومية مستوردة إلى حد بعيد تبعًا لنمط تلفيقي سمح لكيان هندوسي ومن ثم هندي بأن يفرض نفسه وذلك باللجوء إلى قواعد غربية.

وُصِم التصور الإقليمي للهوية الهندية بتوتر مزدوج: توتر قوامه مقاومة نظام ثقافي لجهد نظام آخر كوني، وتوتر قوامه التناقض بين استراتيجيات الفاعلين تبعًا لمصالح هؤلاء أو عدمها في سياق عمليات التجديد الثقافي القائمة في العلاقة بالغرب.

## التوحيد بواسطة القانون

يجاري النظام المعياري مبدأ الأقلمة بالتوجه الكوني نفسه، فتاريخ ولادة القانون الدولي هو بحد ذاته تاريخ ذو دلالة فقد اتسمت النهضة في آنٍ بالوزن الذي يمثله الإصلاح البروتستانتي الذي عارض شرعية الدولة الناشئة وفي سياق هذا الإصلاح ببناء خريطة لأوروبا حيث حل نهائيًا تجاور الدول مكان فرضية وجود مسيحية موحدة، وبالانفتاح على العالم الذي تجلى تحديدًا في غزو المحيطات والأراضي البعيدة حيث تتواجد ثقافات أخرى كان يجب التعايش معها ومن المفترض أيضًا تنصيرها.

فتزامن الرهانات هو تزامن ذو دلالة فيما يتعلق بتوجهات القانون الذي أراد أن يكون في الوقت نفسه قانونًا يعمل على تثبيت الدول وقانونًا للدفاع عن الطبيعة والعقل، فالقانون الدولي هو قانون الدول السيدة التي تعمل على خدمة المبادئ الطبيعية وبصفتها هذه هي إذن بالتأكيد مبادئ كونية.

وقد رسمت الصدمة الكبرى للحضارات التي كان على النظام بين الدول مواجهتها التوجهات الوظيفية للقانون الجديد: تحديد نظام معياري موحد قادر على التزاوج بين مختلف الثقافات والذي باستطاعته أيضًا الجمع بين حق أن يكون المرء ذاته وحق التبشير بالإنجيل.

نتيجة هذا الأمر يفرض القانون الطبيعي نفسه كحجر الزاوية، كونه يطمس الاختلافات

وكونه بالضرورة واحدًا ذاك أنه صفة من صفات الطبيعة البشرية، فالقانون هذا هو أعلى مرتبة من القانون الوضعي الذي يُعترف له بوظيفة إدارة الطبيعة البشرية في الحالة التي هي عليها وفي لحظة محددة من الزمن.

لقد أضفى من جديد الخروج من الحرب الباردة وإنجاز إزالة الاستعمار حيوية للقانون الطبيعي فالتراجع الذي شهدته الأيديولوجيات في الشرق والتخلي عن الأولوية المعطاة لتوازن القوى في تحديد العلاقات بين الشرق والغرب وتناقص عدد الدول السيدة، كل هذا أدى إلى إعادة التفكير بالمسرح الدولي بصيغة كونية: عودة الأمم المتحدة بقوة ومعالجة أزمة الخليج كعملية تقوم بها شرطة دولية اضطلع بها جنود قانونيون جاءتا لتذكرا بإعادة اكتشاف أن هناك قانونًا طبيعيًا هدفه تنظيم العلاقات الدولية التي لا يستطيع أحد التملص منها.

هذه العملية تشكل أحد أهم الرهانات في العلاقات الدولية المعاصرة وعملها هو المحور الذي يدور حوله السجال بين الذين يعتبرون من خلال رهانهم على تراجع النزاعات أن محاولة قوننة المسرح الدولي ليست فقط واقعًا ظرفيًا ، والذين توصلوا نتيجة تفاقم النزاع بين الشمال والجنوب إلى قناعة مفادها أن المعايير بين ثقافة وأخرى هي معايير مختلفة بصورة كافية بحيث تجعل من غير الممكن تشكل قانون دولي ينظر إليه على أنه كوني من قبل جميع الفاعلين.

فتحليل الشروط التي تشكل في خضمها القانون الدولي العابر للثقافات يظهر مدى تعقيد هذا السجال وصعوبة البت بين الأطروحتين.

فإذا أخذنا في الحسبان تشكل الإمبراطوريات الإسلامية واتساعها يمكن أن نلاحظ أنه منذ السنوات الأولى للهجرة تم عدد كبير من الممارسات التي مهدت أصلًا إلى تشكل قانون دولي.

وعلى النحو عينه كانت إمبراطورية هان الصينية ترسل منذ القرن الثالث إلى مملكة فونان في كمبوديا سفراء يجرون هناك اتصالات بإمبراطورية كوشان، وخلال القرن التالي كان هناك العديد من السفراء من الممالك الهندية ومن سيلان في نانكن وغيرها.

بالطبع لم يكن وراء هذه الأبنية قانون دولي منجز وبالتالي لا ينشأ عنها سوى التزام مؤقت لا يمكنه على سبيل الافتراض أن يدوم أكثر من عشر سنوات.

فالتدرب على النظام الدولي حيث يجب الانخراط وحتى الاندماج قد دخل فيما بعد، أي ما إن بدأت تظهر علاقات السيطرة.

فأول معاهدة تحالف أبرمت من قبل السلطنة العثمانية ربطت سليمان القانوني وفرنسوا





تبعًا لنمط قائم بوضوح بين دولتين، ذاك أن السلطان العثماني كان يعتبر ملك فرنسا مساويًا له، وبما أن هذه المعاهدة قد أبرمت لتستمر طويلًا فهي إذن لا تخضع لحجة الضرورة التي غالبًا ما تُقدم.

ما لبث مبدأ القانون الطبيعي القائم على سيادة الدول والمساواة فيما بينها أن شهد انقلابًا بسبب منطق السيطرة، وذلك منذ أولى حركات بناء نصاب دولي مندمج.

إن نمط انخراط الصين في النظام الدولي يكشف بطريقة أخرى أهمية مفاعيل الانقلاب الذي تمثله كوننة القانون الدولي الغربي السمة والظروف التي رافقت هذه الكوننة، فلقد رأينا أن اكتشاف الغيرية من قبل الصين هو اكتشاف قديم جدًا ذاك أنه تزامن وتشكل كإمبراطورية، أما مأسسة وقوننة مفاعيل هذا الاكتشاف فهما حديثا العهد وقد تجليا عندما كان المقصود ليس فقط التحاور مع الآخر إنما في تحديد مجال الإمبراطورية الخاص وتوضيح المعايير التي تتحكم بارتباطها بالمركز والمعنى المعطى للحدود كما الالتزامات التي تربط الذات والآخر.

فدخول الصين في النصاب القانوني الدولي المصاغ من القوى الغربية قد تم على هذا النحو من أجل تحديد علاقاتها بإمبراطورية أخرى ومن أجل ترسيخ عملية الغزو.

بالإجمال فقد احترمت الأشكال إلى حد بعيد: كانت المعاهدات مطابقة للإجراء الذي يحدده القانون، بعض السفارات الثابتة بدأت تستقر، حل نصاب دولي للاندماج محل نصاب قديم قائم على التجاور. أفضل من ذلك تكون القانون الدولي الغربي بالفعل وأضحى مقبولًا ومعترفًا به كنمط ضابط للعلاقات الدولية من قبل الشركاء غير الغربيين.

لكن منطق الكوننة هذا أفضى إلى مفاعيل ثلاثة، أولًا توحيد النظام الدولي وبناؤه حول مركز استطاع العالم الغربي الإدعاء بأنه يجسده وشرعنة العلاقات غير المتساوية والتابعة عبر تعميم ممارسة المعاهدات التعاقدية.

## بناء نظام ما بين دولتي

إن كوننة النظام المعياري هذه لها بالتأكيد مفعول على العلاقات الدولية وهو مفعول ينحو باتجاه انتشار نموذج يستبطن المنطق الدولتي.

فالاشتغال الداخلي للمنطق الدولتي يشكل هذا التملك خزانًا ثمينًا لاستنهاض الوارد والإقرار الشرعي، ذاك أن تفاقم اختلال الأمن الخارجي هو مصدر ممتاز في إعادة إحياء




الولاءات، بدا هذا السلوك فعالاً وبالتالي قابلًا إلى أن يتكونن ويصلح أداة لترسيخ الدولة والأنظمة المتواجدة داخل المجالات غير الغربية.

وعلى الصعيد الخارجي وجه امتلاك الدولة للعنف النظام الدولي نحو استبعاد الحرب الخصوصية في الدرجة الأولى، وذلك بوضع كل مواجهة عنيفة خارج القانون إن لم تكن في الأساس من صنع الدول. هكذا أضحت القرصنة شأنًا غير محتمل إلى أن تم اجتثاثها في اتفاقية لاهاي 1907.

بالإضافة إلى ذلك تغتذي إعادة إنتاج نموذج الدولة الوطنية بالمفارقتين اللتين تصبحان الأساسين الأكثر فعالية في ممارسات التبعية، مفارقة الوهم القانوني للسيادة ومفارقة لعبة القوة، فلا يمكن للنظام الدولي أن يتشكل إلا من دولة سيدة تعكس هويتها القانونية هوية الدول الغربية وهي هوية لا تلبث من أن تجد نفسها مكرسة من خلال الانتماء إلى منظمة الأمم المتحدة.

في كونه يقع حصريًا في إطار الدولة الوطنية يسعى مبدأ السيادة في العالم غير الغربي إلى صون ما يسميه روبير جاكسون ب"شبه دول" أو ب"سيادة سلبية"، عملًا بهذا المبدأ ليس هناك مصدر للسلطة خارج الدولة نفسها التي تصبح تاليًا المالكة النهائية لجميع أدوات القسر، وفي لغة العلاقات الدولية ليس لهذا المقترح معنى إلا ضمن شرطين متعاقبين: إما أن تجد الدول نفسها في علاقات متساوية لجهة ما تتمتع به من قوة أو أنها تنتج الشروط المعيارية والمؤسساتية التي تتيح لها الفصل في نزاعاتها.

فالصيغة الثانية تعني التخلي عن السيادة وتبدو وكأنها متناقضة فضلاً عن أنها لم تتحقق أبدًا، أما الأولى فهي بالطبع وهمية تمامًا ذاك أن هناك عدم مساواة واقعية تفرض نفسها بين الدول.

من وجهة النظر هذه اندرجت الحرب الباردة ضمن المعيار، ذاك أنها بتكريسها توازن الرعب جعلت من تحييد القوى فيما بينها نمطًا لتثبيت شرعية مبدأ السيادة من خلال الممارسة. فالنزاع بين الشرق والغرب الذي يتضاعف بنزاع بين الدول والأيديولوجيات يعزز من تحقيق هذا الأمر؛ ذاك أن المواجهة القائمة بين التدفقات الأيديولوجية لا يمكنها في المحصلة الأخيرة خلخلة الاحترام المتبادل للسيادة.

جملة من النزاعات التي تتعدى إلى حد بعيد البنى والولاءات الدولتية لكن في الوقت نفسه كان لجميع هذه النزاعات ترجمة دولتية.




كذلك ثمة مستويان اثنان يتركبان من دون أن تكون لهما الوضعية نفسها :على المستوى السوسيولوجي نقع من جديد على جميع مكونات اللعبة التي تفكك النموذج الدولتي لكي تحل محله قواعد أخرى، وعلى المستوى المؤسساتي نلاحظ أن الأوضاع المتأزمة تعيد إحياء أنماط التفاعل الدولتي، إن على المستوى الداخلي من خلال محاولة الدولة أدوتة النزاعات الأهلية أو على المستوى الخارجي من خلال سعي دول الجنوب إن في لعبة التحالفات والحمايات أو الانخراط في المؤسسات الدولية، التفتيش عن وسائل تمكنها من التعويض عن عجزها وغياب شرعيتها.

مجتمعات مدنية متعذرة الوجود

يقطع التنوع الكبير لهذه الديناميات مع المسلمة الكونية التي تبني مفهوم المجتمع المدني الموروث من المسار الغربي للتقدم، والذي يشكل على الأرجح العنصر الأكثر حسمًا لكامل الجهاز الذي يسعى إلى إرساء سيطرة النموذج الغربي فيما يتعلق بالنصاب السياسي. فالبناء التاريخي لهذا المفهوم يستند على الأقل إلى ثلاثة مبادئ متمايزة: تمييز المجالات المجتمعية الخصوصية نسبة إلى المجال السياسي، فردنة العلاقات المجتمعية التي تضفي على الولاء القائم على المواطنية قيمة تحتل الأولوية، أفقية العلاقات داخل المجتمع التي تعمل على تفضيل المنطق التشاركي على الانبناء الأهلي، والتي بناء على ذلك تهمش الانتماء إلى هوية تخصيصية لصالح الانتماء إلى هوية مواطنية.

تملك كوننة نموذج المجتمع المدني حوافز ثلاثة. يستدل على هذه الكوننة بتلك التي تعزى للنموذج الدولتي: على مؤسسي الدولة تقليص أنماط الانتماء إلى هوية مخصوصة تعرقل بناء ولاء مواطني وتعيق تنطح الدولة إلى ممارسة احتكار السلطة وتعيق في قدراتها في الاقتلاع والتعبئة.

فعلى المستوى الرمزي يسعى الأمير من دون أن يتخلى عن إظهار مزايا هويته القبلية إلى إحلال محل هذه الأخيرة هويته كأب للأمة، وعلى المستوى العملي تحث الدولة على بناء مجتمع مدني وتعمل جاهدة وبصورة إرادية على أن يكون لها نظراء من المفروض أن يجسدوا كافة المصالح المجتمعية وبالتالي تجاوز الخصوصيات الأهلية.

وعلى نحو أكثر تحديدًا فالتوترات التي يثيرها هذا المنطق الكوني يستفيد منها في الغالب النموذج الما بين دولتي حتى أنها تشجع على تجديده وإنجازه، وتسهم التعارضات التي تتأكد بين بعض الثقافات والنصاب الإقليمي في تبديل المطالب الإقليمية.





**إن تشكل مجتمع مدني يستند إلى استراتيجيات النخب الوسيطة:** يشجع التكون التدريجي لفئات مهنية جديدة على انتشار جمعيات تلعب دورًا مهمًا في الهند وفي أفريقيا وبصورة خاصة في غانا ونيجيريا، وينتمي تقيد هذه الفئات بتصور تشاركي إلى استراتيجية قائمة على كوننة مدروسة وهي استراتيجية مطابقة لنموذج مأخوذ من الغرب لكنها استراتيجية باستطاعتها حماية خصوصية وضعهم وترسيخ موقعهم المجتمعي الجديد على نحو هو الأكثر رمزية والأكثر وضوحًا.

أخيرًا يشكل ازدهار التدفقات العابرة للأوطان دعوة قوية مصدرها النظام الدولي بكامله لتشكيل شبكات تشاركية خاصة، فالجمعيات المهنية نفسها التي انتعشت عبر تزايد الجمعيات الدولية غير الحكومية هي التي يتم الانتماء إليها عن سابق تصور وتصميم، لا سيما عندما يكون المرء معزولًا ومهددًا في بلده.

إن النماذج الغربية لا تحظى إلا بالقليل من الفرص كي تتكونن إن لم تجد خارج الأمكنة التي نشأت فيها مشروعًا نشطًا يتلقفها، وفيما يتعدى الكم اللامتناهي من استراتيجيات الفاعلين الفرديين الذين يستفيدون من سلوك هذه الممارسات فإن تمفصل عمليات الاستيراد والتصدير يؤكد على تنوع التشكيلات الثقافية لجهة ما هو كوني وفي الواقع على طابعها المتنافر.

# الجزء الثاني

## استيراد النماذج السياسية

## الفصل الثالث

## المستوردون واستراتيجياتهم

استيراد نماذج غربية غالبًا ما يتم تصوره على أنه سلاح من أسلحة السلطة، وعليه فهو يخدم بالقدر نفسه مشاريع محافظة كما مشاريع ثورية، هدف من قبل غالبية الحركات الاعتراضية. فالاستيراد يتسرب حتى إلى موضوعاتهم وممارساتهم السياسية اليومية وأداة مستخدمة في لعبة النخب الثقافية إلى أي مجال من مجالات انتماءاتهم الفكرية أو الكتابية وكذلك إلى أي نحو تنحو قناعاتهم.

### فاعلو السلطة

تضع لعبة السلطة في حد ذاتها في موقع المطالِب بالاستعارة من الخارج لطرق التصرف والتفكير والتنظيم، ومع ذلك فإن الصعوبة تكمن في هذا الإطار في تعقد هذه الحالة التي لا تكون جميع نتائجها متوخاة على نحوٍ واعٍ.

### الاستيراد والمحافظة

وهكذا فإن التحديث المحافظ يرتبط بخيار مدروس: للمحافظة على سلطته بصورة أفضل يحاول الأمير تكييف هذه السلطة مع المعطيات الجديدة، أي مع مثالٍ من الحداثة يأمل أن يوفّر له مزيدًا من الموارد المادية ومزيدًا من الشرعية.

ثمة خلف هذا الخيار العديد من الاستراتيجيات الممكنة. فالأولى تم التعبير عنها بوضوح من قبل السلطان العثماني خلال القرن التاسع عشر: حاولت هذه الاستراتيجية الموجهة أساسًا نحو الخارج ترميم سلطنة مترنحة وذلك بالاستعارة من الغرب على نحو انتقائي وصفاته التي أدّت به إلى النجاح. أما الاستراتيجية الثانية فنجدها في صلب ثورة ميجي.

هذا ولم يحسم التضاد بين الاثنتين غير أنه يرسم حدود مشاريع متمايزة وبالتالي فإن فرص نجاحها هي أبعد من أن تكون فرصًا مماثلة بدليل ما برهن عليه التاريخ.

إن منطق الاستيراد كان في البداية محض عسكريًا توسّع من الناحية الوظيفية ليطال المجالات الإدارية والتربوية.

الظاهرة نفسها ظهرت في تاريخ بلاد فارس، فالهزائم التي لحقت بها في الحرب ضد أفغانستان هي التي شكلت نقطة انطلاق عملية التحديث، وفي الواقع عملية الغربنة: طالت هذه الأخيرة أول ما طالت الجيش وذلك تبعًا لمنطق كان قد اختبر لدى الجار العثماني. وتحظى الظاهرة في المرحلة المعاصرة بمزيد من الأهمية في داخل الأنظمة الملكية التقليدية؛ فجهوزية الجهاز الإداري وموظفيه تتحول من دعم عملية الغربنة إلى محرك بها، وتمثل الحالة المغربية حالة لافتة.

يكمن جانب أساسي من عملية التحديث المحافظ تحديدًا في الجهد الاستراتيجي الذي يتبناه الأمير، وهو جهد الغاية منه الجمع بين استيراد نماذج غربية والإبقاء على سلطته التقليدية.

تندرج ثورة ميجي هي أيضًا من منطق التحديث المحافظ هذا لكنها تميل إلى استراتيجية مغايرة ذاك أنها تعطي معنى مختلفًا لعملية استيراد نماذج غربية، فالمسار الياباني التنموي تميز دائمًا بانفتاح على الخارج محصور ومراقب بدقة فتوغّل اليسوعيين في القرن السادس عشر سهّل العديد من التحولات الدينية التي عجلت ضخامتها في اتخاذ قرار سياسي بإرسال مبشرين. ولم يتم التساهل خلال القرن الثامن عشر مع الوجود الهولندي إلا لكونه كان ينشر أيديولوجية الإصلاح الديني البروتستانتي ويعمل بالتالي على إقامة توازن بوجه استيراد القيم الكاثوليكية إضافة إلى كونه سهّل التداول في موضوعات الفلسفة العلمية والنفعية. في الواقع تحققت عملية الغربنة في كافة الحالات كنمط قوامه ردم المجالات الفارغة أو المجالات الملتبسة، فثورة ميجي استدعت منطق احتكار السلطة بوجه تفكك نصاب إقطاعي لم يكن يسمح مطلقًا للدكتاتورية العسكرية القديمة بمراقبة بعض أجزاء الأراضي اليابانية، وقد عمل السلطان العثماني على تحقيق العملية نفسها إزاء تزايد مناداة الأعيان بالاستقلال الأمر الذي جعل مستحيلًا قيام أي عملية تعبئة حقيقة أو أي مراقبة إقليمية متسقة.

## الاستيراد والثورات

يتجلى استيراد النماذج الغربية في عمليات التحديث التي تستند إلى شرعية ثورية

وتحديدًا عبر استنفار انتقائي لموضوعات الاشتراكية، وكلما كانت الأخيرة قابلة للاستخدام كلما قدمت فائدة تفضي إلى نقد الغرب وبالتالي تبني خطاب معادٍ للإمبريالية يتيح فهم الإخفاقات التي حصلت جراء عملية التنمية الاقتصادية، لكن على الرغم من ذلك فقد ظلت المراجع التي تقوم عليها هذه الموضوعات مراجع غربية في جوهرها إن على صعيد الفاعلين الذين أغرتهم الموضوعات هذه أو على صعيد النظام المفهومي الذي تبنته وبخاصة على صعيد الدفاع عن الدولة المنبثقة عن هذا النظام.

فالحالة الأولى تتطابق بوضوح كلي مع التطور الذي شهدته النخب الهندية الحاكمة وبخاصة حزب المؤتمر.

فرضت الاشتراكية نفسها كوصفة سحرية أتاحت للنخبة التابعة للدولة أن تعوّض عن المفاعيل النافذة التي يقوم عليها التصور التقليدي للسياسي الهندي.

ثمة منطق غريب جدًا متواجد في النظم السياسية الأكثر راديكالية والتي نالت استقلالها حديثًا، فحالة زيمبابوي تظهر بوضوح كلي المفاعيل غير المنتظرة لعمليات المقاومة للتبعية كما يظهر مزيج غريب بين استيرادية مفروضة وممارسات استيرادية منبثقة.

ضغوط الاصطفاف ومفاعيل التكوين

ومع ذلك لا ينبغي اعتبار الغربنة أنها نتيجة خيار حر فقط، إنما تتحقق كذلك وخاصة كجواب قسري على الضغوط الناجمة عن الاصطفاف وراء القوى الغربية. فعملية الضغط تلعب دورًا أساسيًا في الاستيراد وبخاصة في المجالات المالية والسياسية والقانونية أكان ذلك من خلال استباق الرغبات التي تغذيها هذه القوى أو من خلال الخضوع إلى أوامر يعبّر عنها بصيغ دبلوماسية وعسكرية.

لكن استيراد نماذج غربية ليس فقط نتيجة خيار كان قسريًا أم لا ولا يحيل دائمًا إلى قرار قسري من قبل الفاعل، فهو في الغالب أيضًا نتيجة خيار مركب وكذلك نتيجة عمليات مجتمعية وسياسية لا يضبطها مباشرة أي من الفاعلين لا سيما يكون تحقيقها لا مهرب منه، مثل هذه العوامل ما تتدخل وذلك في العديد من التوارخ وبخاصة في تواريخ الشرق الأوسط واليابان.

إن غربنة الشرق الأوسط تذكر بلعبة العديد من مفاعيل هذا الخيار المركب والجانب الأساسي من هذا الخيار نقع عليه في عملية العلمنة التي سيطرت على التاريخ العثماني خلال القرن التاسع عشر، والتي تعزى إلى الإجراءات التي اتخذها السلطان من دون أن تكون

العلمنة هذه علمنة مشتهاة من قبل هذا الأخير.

كذلك فالأطروحة الكلاسيكية التي تعزو للطبقات الوسطى دور المحرك للدعاية القومية قد تم شيئًا فشيئًا إعادة النظر فيها، فإضفاء روح وإرادة خاصتين على فاعل جماعي غير واضح الملامح لجهة حدوده يشكّل تجاوزًا غالبًا ما دحض من قبل النقد السوسيولوجي.

## نشوء طبقة من المستوردين

أخيرًا تتغذى الغربنة أيضًا بفعل ديناميتها الخاصة، فهي تسهم فعلًا في نمو نخبة جديدة يرتبط بقاؤها بالمحافظة، لا بل ترسيخ عمليات الاستيراد. أفضى المنطق الإصلاحي إلى تشكيل جيل جديد من النخب المغربنة تستمد أساس مواردها من المرور بالمدارس ذات التأثير الغربي. وقد تم استيعات النخب مباشرة من قبل الدولة أو أنها انتشرت داخل المجتمع المدني في قطاعات الصحافة والقانون أو في الحياة الفكرية.

إن توحيد المجال السياسي حول فئة معلمنة من كبار القوم لم يكن ليمر من دون إثارة تداعيات سلبية تحمل في طياتها وضعًا غير مستقر، فالنخبة المتدينة التي همّشت عن سابق تصور وتصميم من النقاش السياسي يمكن أن تختار ورقة التوظيف داخل الجماعات، الأمر الذي يسهم في تشكيل مجتمعات مضادة تحول الوظيفة الاعتراضية إلى عمل قوامه الخروج من النظام السياسي.

فالغربنة لا تعيش فقط من النخبة التي ترعاها إنما تتغذى من إخفاقاتها الذاتية وكونها تواجه السلطة تختبر النخبة هذه نفسها يوميًا انطلاقًا من الصعوبات والتوترات الناجمة عن التطور.

## المثقفون المستورِدون

ثمة مفارقة في الدور الذي يلعبه المثقف في عملية الغربنة: يتماثل مع ثقافة هو مؤتمن عليها لكنه مع ذلك يينصّب نفسه مستوردًا لنظام فكري وعملي آتٍ من مكان آخر. وبما أنه هو من ابتكر مجاله الخاص يجد المثقف بسهولة نفسه في تعارض مزدوج مع السلطة القائمة ومع الاعتراضات التي تقف وراءها القطاعات التقليدية في المجتمع. ففي الوقت الذي يطمح فيه إلى امتلاك سلطة مستقلة واحتلال موقع خاص في المجتمع لا يلبث أن يصطدم باستبدادية الأمير وببساطة بالنشاط الذي يؤدي إلى إعادة إنتاج معرفة دينية لا تمت كليًا بأي صلة بالنتاج الذي كونه.







فعلاقة المواجهة بين سلطة نيوباتريمونيالية والمأثور السلفي تشكل حاجزًا مخيفًا بوجه احترافية المثقف: لا يمكن لهذا الأخير التخلص منها إلا بالاستعارة الكثيفة من ترسيمة أجنبية، الأمر الذي بسبب من ذلك يثير مخاطر أخرى وإخفاقات أخرى.

فالمبادرة التي سلكها الحاج سيد جوادي الملقب بـ"سخاروف إيران" هي من وجهة النظر هذه مبادرة موحية تمامًا. فكونه عاش أساسًا في إيران حيث تبلور وعيه السياسي نتيجة شعور بالتمرد ضد "الوضع الاستعماري الذي كانت ترزح تحته إيران المتقاذفة بين روسيا وبريطانيا، جاعلًا من النضال ضد الإمبريالية العنصر الأساسي لالتزامه، لم يتأخر الحاج سيد الجوادي من صياغة أساس فكره السياسي بتغذية نفسه بالإنتاج الفكري الغربي.

وكان النشاط الذي يؤديه ذلك إلى الخروج واضحًا: الاستعارة من الغرب أفكارًا في مجال الحداثة والعقلانية والسيادة سمحت بالتخلص من مأزق النصاب المجتمعي والسياسي الذي لا يوفر أي دور للمثقف. فالتعارض بين الثقافة الغربية القائمة على العقلانية وبين ثقافة آسيوية جعل المثقف يحدد المكان حيث يمكنه أن يحدد سلطته الخاصة.

هناك مفارقتان تشتقان من منطق الاحترافية الذي يتمتع به المثقف، فالنتاج الخلاق الذي ينتسب إليه لتبرير احترافيته لا يلبث أن ينزلق بسرعة كبيرة نحو احترافية قوامها الاستيراد، وإعطاء نفسه دورًا خلاقًا على المدى القصير والاشتراك في الأحداث لتحديد الحدود التي ينبغي عليه أن يأخذ بها فورًا إنما توطد نشاط الاستعارة على حساب النشاط الإنتاجي.

إن مغامرة سيد جوادي ليست مغامرة فريدة إنما نقع عليها في مجمل المجتمعات غير الغربية لا سيما بطريقة حادة عندما يكون المجتمع موسومًا بالتوتر بين نظام استبدادي وتقاليد تملك قدرة كبيرة على المراقبة المجتمعية كما في العالم الإسلامي والعالم الهندي أو العالم الياباني. يعزى تشكل طبقة من المثقفين متمايزة عن المجتمع أول ما يعزى إلى انتشار التعليم الذي سيطر على القرن التاسع عشر وتعود المغامرة إلى انتقال أولاد البرجوازية والأرستقراطية إلى الغرب بهدف استكمال دراستهم.

فاستراتيجية هؤلاء المثقفين الذين انفصلوا عن نصاب مجتمعي وسياسي شديد الاندماج كانت أولًا استراتيجية قوامها امتلاك شبكة قوية تقوم على تضامن تشاركي لم يلبث أن زاد من هويتهم كمستوردين.

في البداية كان المثقفون طرفًا مرتبطًا بنموذج الدولة الغربية الحديثة التي تتوافق وهويتهم، وبما أنهم كانوا أولاد كبار الموظفين أو من كبار الموظفين فقد عبروا عبر




مغامرتهم عن تضامنهم الوثيق مع أنصبتهم ومع استخدام العقل في المجال السياسي.

ومما لا شك فيه أن هذه الصلة يمكن أن تنقطع ماديًا عندما يدخل المثقف في نزاع مع هذه الدولة التي لا يلبث أن يصبح ضحية من ضحاياها، ومن الواضح أيضًا أن الأمر هذا يصبح أكثر تعقيدًا كلما اعتقد بعض المثقفين بحذاقة تصريف بناء إحيائي رافضًا الطبيعة الخارجية للدولة الغربية، لكن عمق الصلة الأصلية هو أبعد من أن يتبدد كليًا، فالتخلي عن كل مرجعية دولتية ووطنية هو تخلٍ مسبب للحرمان من الاستقلال.

المعترضون

قد يكون بإمكان الوظيفة الاعتراضية أن تتخلص قبليًا من منطق الاستيراد هذا، لكن مع ذلك ظل المشروع الاعتراضي يحمل في طياته الغربنة حتى وإن كان تنوع منابعه وتوجهاته جعل إتمام هذه العملية عملية معقدة ومتعددة الأشكال.

فمن خلال خطابه ونشاطه من الممكن أن يكون المثقف نفسه صانعًا للاعتراض كما سائر النخبة السياسية الليبرالية التي تكونت في خضم بناء دولة مطابقة للنموذج الغربي. غير أن الاعتراض يمكنه أن يصدر عن النخب التقليدية التي تنتفض ضد مثل هذه الإسهامات التي تشعر أنها تشكل تهديدًا لها، وهذه النخب التي هي أبعد من أن تكون هامشية تقوم بدور مركزي خاصة عندما تكون على توافق مع المحكومين الذين غالبًا ما يطالبون بمعنى إزاء تحول عوالمهم الرمزية وتشويهها.

كما يظهر الانخراط في اللعبة السياسية بصورة واضحة الفخ الذي تنصبه الغربنة للذين ينتفضون عليها، كما أن فرص التخلص من هذا المنطق ضئيلة جدًا، يروي أبو الحسن بني صدر بصورة لافتة كيف تطور سلوك آية الله الخميني كلما أخذت الثورة الإسلامية تتبلور، وكيف سعى إلى قيادتها.

هذا النمط من الانزلاق هو نمط شائع جدًا في تاريخ الاعتراض الإسلامي.

يعبر فاعلو الثورة الإسلامية الإيرانية عن تبعية موضوعاتهم بالنسبة إلى القيم المتحدرة من الاعتراض الثوري الغربي وهذا أحد المناضلين في حركة مجاهدي الشعب يرسم نموذج مرجعيته بإعلان أنه كان مسلمًا اشتراكيًا، ويضيف أنه كان يبني اشتراكيته على الديموقراطية.

إن فرص التخلص من هذا المنطق ضئيلة ذاك أن التجربة بينت أن بناء استراتيجية قائمة على إرادة تبغي تجنبه أفضت إلى مفاعيل منحرفة.





تنشر الحركات الدينية في كل مكان في العالم الإسلامي تصورًا للنشاط يلتزم التقاليد بدقة وبالتالي لا تقدم أي تنازل للسياسي. الإخباريون الإيرانيون الذين لا يرتضون إلا بأن تكون التقاليد مصدر إلهامهم يصرحون بعدم كفاءتهم في المجال السياسي. وعلى غرار حركة بن باديس أنجز الإخباريون هؤلاء عملًا مهمًا في التحضير للثورة الإسلامية نتيجة قيامهم بدور كبير في نشر القيم الدينية وقمع الفرق المنحرفة (البهائيون تحديدًا) غير أن رفضهم لكل نشاط سياسي ولكل الأبنية الحزبية جعل الأصوليون يتخطونهم، الأمر الذي دفع بهم إلى الاعتراف بسلطة سياسية للمرجع التقليدي آية الله مصدر التقليد نتيجة علمه.

أما إذا نظرنا إلى كلام الإسلامي محفوظ نحناح في خطاب جبهة الإنقاذ الإسلامية، فالإسلام هو دولة وإيمان وقانون وكتاب وسيف وأمة وأخلاق وسلوك، أما النظرية الاقتصادية الإسلامية فتقضي بالتوزيع المنصف والعادل للثروات كما تقضي بتشجيع المبادرة وإقامة العدل المجتمعي والاكتفاء الذاتي... وازدهار القيم الإنسانية التي لا تزال مهانة.

ويسعى الاستناد إلى مرجعية الغرب إلى تحقيق وظائف ثلاث داخل الخطاب الاعتراضي، فهي تهدف إلى اقتطاع مجال فكري وعملي خاصين بالتاريخ الغربي وهو مجال يعلي من شأنه ويعتبر كونيًا في آنٍ.

كما يترتب على الاستناد إلى المرجعية الغربية شرعنة مجال قوامة الخصوصية.

وأخيرًا وتبعًأ لهذا المنطق يخدم الاستناد إلى مرجعية الغرب أنه يشكل نمطًا يشرعن مبادرة الآخر.





# الفصل الرابع

## المنتجات المستوردة

إن السبب الذي يقف وراء التبعية لا يعود فقط إلى التقاليد إنما أيضًا إلى الخلل الوظيفي الناجم عن المنتجات المستوردة، فالتنمويون يبنون نظريتهم على يقين قوامه أن انتشار النماذج الغربية للحكم يمكن أن تتحقق من جهة دون الانقطاع عن المعنى، ومن جهة أخرى من دون إثارة خلل وظيفي نابع من التنافر الثقافي.

فالمواد المستوردة كونها فقدت وظيفتها تصبح أيضًا حاملة دلالات جديدة تسعى إلى إعادة بناء المسرح السياسي الذي تنخرط فيه تبعًا لأشكال متجددة تجعل منها أكثر تبعية.

## لعبة سياسية مستوردة

إن مثل الأحزاب السياسية في الحالة الأولى هو مثل ملفت للغاية، فالتنظيم الحزبي بما هو أداة مشاركة وتعبئة سياسيين هو تنظيم تشكل خلال القرن الماضي في العالم الغربي بهدف تنظيم نصاب سياسي تصدع نتيجة الدخول التدريجي للاقتراع العام. وبما أن هدفه هو إدارة الناخبين فقد فرض نفسه بحسب التعبير الشهير لستين روكان كعامل اندماج وعامل نزاع، فهو عامل اندماج لجماعة موسومة بالتضامن السياسي ومرتبطة بمواطنية واحدة وأيضًا بمعتقدات مختلفة، وعامل نزاع داخل مجتمع منقسم على قاعدة تمايزات وعلى قاعدة لعبة التنافس الحر من أجل السلطة.

إن التطورات التي طالت فردنة العلاقات المجتمعية وبالتالي تطور الحركة التشاركية وانهيار أشكال التضامن الأهلية التي بودر بها منذ القرن التاسع عشر هي تحولات وإن لم تكن نتيجة مطلب فقد شكلت تعبئة حزبية وفرت حاجة للفرد المنخرط ما سمح لسوسيولوجيا فيبر اعتبار الحزب بمثابة البوتقة.

أخيرًا ابتكرت اللعبة الحزبية في التاريخ الغربي بحيث تشكلت منذ عدة قرون انقسامات مجتمعية معقدة غذّى تمجيدها في آنٍ الديناميات التشاركية والتنافس من أجل السلطة.

إن الحزب الذي يستلهم القومية لا يخلو من مراجع غربية حتى وإن كانت منابعه تنحو به إلى التغيير، هكذا تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي في بيروت في تشرين الثاني 1932.

التأثيرات ذات النمط الماركسي والديموقراطية الاجتماعية هي تأثيرات أكثر، فهي واضحة في حالة الحركات الشيوعية المتواجدة تقريبًا في جميع أرجاء العالم.

الأحزاب المعنية بوصولها إلى السلطة بواسطة الاستقلال حاولت تأبيد هوية كانت مرتبطة أساسًا بالنضال ضد الغريب، في الوقت الذي كانت فيه تتبنى خطابًا وتعمل على نشر ممارسات مستلهمة من نماذج خارجية.

تبقى فرص إقامة لغة مشتركة بين الطبقة الحزبية والشعب فرصًا ضعيفة وذلك كلما كانت فائدة إنجاز هذه الغاية أقل إدراكًا من الطرفين منها في المنطق التنافسي، من جهة الشعب يتبين أن استخدام الشبكات المجتمعية التقليدية والعلاقات الزبائنية هي أقل فعالية بكثير، ومن جهة الحزب فإن جهد التمفصل ونقل المطالب هو جهد مشكوك فيه كلما كانت المطالب هذه غير معبر عنها في المجال العمومي وكلما كان غياب التنافس الحزبي يجعل من غير المفيد أخذ توقعات الشعب على عاتقه وينزع أي فائدة فورية.

إذن تجد الأحزاب المعنية نفسها في مواجهة تناقض، فالحركة المركزية تنحو شيئًا فشيئًا إلى التأثير بقوة على قدرة رعاية التنظيمات الحزبية المرتبطة بصورة وثيقة باستقلال فروعها المحلية.

ففي وضع يتميز بالتعددية الحزبية المعلنة تفضي اللعبة الوظيفية في غالب الحالات إلى تعاكسات لافتة، يسم التنافس المقبول بين الأحزاب في تنشيط الأشكال التقليدية للحكم الاستبدادي.

من المرجح أن أحد الأسباب الأساسية لضعف أداء، لا بل للميزة الطبقية لغالب الأحزاب في البلدان النامية: يسهم انحرافها الوظيفي ليس فقط في ابتعادها عن المجتمع والفاعلين الاجتماعيين وفي انغلاقها على مسرح سياسي رسمي ومصطنع، إنما أيضًا في جعل الشعب يدرك أكثر فأكثر طابعها الغريب وانتماءها إلى عالم رمزي وإنساني متحررًا من الوقائع المجتمعية.

ففي اللعبة السياسية تفرض الإدارة نفسها كمكون آخر هو أيضًا مستورد غير أنها تملك حظًا يفوق حظ الأحزاب السياسية فالموارد السلطوية التي بحوزتها هي من دون شك موارد أفضل أقله لسببين أساسيين: إمكانية تمويل البلدان النامية هي إمكانيات مغطاة من الخارج وذلك خارج الخيارات المعتمدة من السلطات الاستشارية إذن يتم التفاوض في شأنها إلى حد بعيد من قبل بيروقراطيات إبان قممها، الأفضلية التي تتمتع بها هذه البيروقراطيات تدفع بالمجتمع إلى التعاون معها، أقله جزئيًا وتكتيكيًا، الأمر الذي يطلق عملية تكيف متبادلة هي أكثر فعالية على الأرجح منها في حالة الأحزاب.





# قانون مستورد

**ما هو صحيح بالنسبة للعبة السياسية - الحزبية أو الإدارية- هو أيضًا أكثر صحة في ميدان القانون.**

قاعدة القانون تنتمي أولًا إلى ميدان حيث يرتدي التعقيد أهمية إجرائية في غاية الخصوصية، إن نصًّا قانونيًّا أو إجراء ليسا فقط انعكاسًا لنظام من القيم إنما أيضًا تنظيمًا تقنيًا مجليًا ينبع من تاريخ وثقافة، لذا يفسر استراد قانون غربي إلى داخل السلطنة العثمانية في جزء كبير منه باعتبارات شكلية، فرجال قانون الباب العالي الذين عانوا نتيجة غياب قوننة القانون العام الإسلامي تجاه قوانين خاصة جرى فرضها بضغط دولي. هذا الإلزام التقني أثار جدلًا أفضى في مرحلة أولى إلى قوننة القانون التقليدي وأدى إلى ولادة "المجلة" المؤلفة من ستة عشر كتابًا صدرت بدفع من جودت باشا، وقد كان هذا المنتج حالة نموذجية بذاته لاستيراد الخلل الوظيفي، وبما أن المجلة أول مدونة قانونية ناتجة عن دولة إسلامية فقد كرست إدخال منهج قانوني جديد مصدره الغرب يتمتع لدى النخب بهالة من الحداثة.

أثارت المجلة سريعًا بحكم كونها قليلة المرونة وقلما صالحة للاستعمال انتقادات حادة أفضت إلى التخلي عنها وشحذت حجج الذين كانوا مؤيدين لاستبدالها بلا شرط بالقانون النابليوني.

انفتحت الهند 1833 على القوننة بمبادرة من لورد ماكوليه المعجب ببنتام والمؤيد لمنهج قانوني بدت فوائده العملية فوائد بديهية، شجع سن القوانين على توحيد البلاد، أتاح منطق إدخال العديد من العناصر المتحدرة من القانون الغربي. كذلك أفضى العمل التشريعي الذي استأنف عام 1859 إلى بلورة أصول المحاكمات المدنية وقانون جزائي إضافة إلى جملة من الأحكام القانونية المتخصصة.

مذ ذاك تمت السيطرة على القانون الهندي من قبل ثقافة قانونية إنكليزية، من دون أن يعني هذا الأمر أنه كان خاليًا من التأثير الفرنسي النابليوني.

نزع القانون الهندي الرسمي مذ ذاك إلى التعايش مع قوانين خاصة كالقانون الهندوسي والإسلامي الناظم للعلاقات المجتمعية وبخاصة الأحوال الشخصية على الصعيد الميكروجماعي. هذا التشتت وهذا الازدواج كانا مقلقين لكنهما كانا يعكسان ويثبتان المسافة الحرجة التي تفصل بين دولة علمانية وغربية ومجتمع موسوم بشدة بالنصاب الجماعي. زد على ذلك أن هذا الوضع قد تطور في الحقيقة في اتجاه اتسم بخلل وظيفي

بادعائها إرساء قانون موحد طبقًا للنموذج الغربي واحتكارها للوظائف العامة، تدخلت الدولة أكثر فأكثر وبفاعلية في قانون الأحوال الشخصية الهندوسي، وقد طالت هذا القانون على الصعيد التشريعي وفرضته على السيخ وغربنته بقصد إلغاء الكستات (المادة 51 من الدستور) وإصلاح الزواج والطلاق والتزام النفقة والوراثة، وحتى قانون الملكية العقارية.

فالضرورات التقنية وضغط التدفقات العابرة للأوطان ليسا الأساسيين الوحيدين لاستيراد القانون الغربي، فحاجات الأمير السياسية وضرورة امتلاك قانون وطني موحد في مجتمعات مسيطر عليها من نظام معياري تخصيصي تقضي باستعارة مصنفات قانونية أجنبية تملك شرعية الحداثة.

كذلك من الممكن أن يتداخل كل من التبعية والاستيراد تداخلًا كليًا، ذاك أن القانون الغربي يجد نفسه مفروضًا بكل بساطة من قبل سلطة الوصاية، فالدور الذي لعبه المستعمر في نشر نظامه المعياري الخاص هو دور كبير حتى وإن تعاون إلى حد ما دائمًا في إضفاء شكل وفي المحافظة على المعايير العرفية.

التعقيد والاغتراب يتضافران بحيث يؤديان بالضبط إلى قلب الصيغ التي تنهض عليها شرعية القانون في الثقافة الغربية، فالصيغ هذه تنزع المعيار من مصدره الطبيعي كما من أصله التعاقدي كونها لم يتم اكتشافها من قبل العقل ولم يتم انتاجها نتيجة إرادة تعاقدية فإن قاعدة القانون المستورد التي تمت عرقلتها وتهجينها كونها تضم أحيانًا أنظمة قانونية متضاربة فمن غير الممكن أن تواجه هذه القاعدة شرعية العرف أو الشرع الديني إلا بحجة الضرورة السياسية أو بحجة أكثر باطنية قوامها التفوق التقني.

وبالنسبة لمستوردي القانون فإن اللعبة هي أصعب خاصة حيث تتمتع التقاليد بمزيد من الحيوية والشرعية، ذاك أن التفوق السياسي والتقني يصطدم في هذه الحالة بسدين قوامهما عدم الاستيعاب الثقافي والرفض النفعي. فعندما يشترط القانون المصري تدوين كل زواج لدى كاتب العدل لحماية الميراث وضمان دفع النفقة في حال الطلاق المحتمل فإنه ينظر إليه فورًا على أنه قانون قسري من قبل الفاعلين المجتمعيين الذين يفضلون اللجوء إلى التقليد واعتماد الزواج العرفي.

## سجال مستورد

هذه التبعية التي تربط المجتمعات غير الغربية بثقافة قانونية تعلن عن نفسها بأنها

ثقافة عمومية تمتد لتطال مجمل السجال السياسي والأيديولوجي.

لقد وضعت النضالات من أجل الاستقلال فكرة الأمة في صلب الخطابات السياسية وقد كان من المنطقي أن يسعى كل من حزب البعث في الشرق الأوسط وجبهة التحرير الوطني في الجزائر وحزب الاستقلال في المغرب وحزب المؤتمر في الهند، الرد على المستعمر بفرضية قوامها قانون عمومي خاص بالسيادة الوطنية والانخراط بالتالي في قواعد سياسية كانت فعاليتها رهن طبيعتها كمنتج مستورد.

وقد يكون من الممكن اتهام هكذا مسار على أنه يقف وراء الفقر الذي أبدته هذه الحركات في عملية إعادة بناء ثقافة داخلية للسياسي كما من الممكن الإشارة إلى انهيار عجزها السريع عن التعبئة بعيد الحصول على الاستقلال: من صيغة اعتراضية على المستعمِر لم تتوصل القومية إلى أن تتحول إلى صيغة تعبوية حكومية كما أكدت المغامرات اللاحقة لجبهة التحرير الوطني وحزب المؤتمر أو البعث.

ففشل الماركسية في البلدان العربية ومن ثم في الهند ارتبط بغياب أشكال التعاضد الأفقية وتشكل الأفراد في طبقات، أضف إلى ذلك أزمة خطاب السيادة الوطنية بحيث أدى الأمر إلى التركيز على جوانب محددة فيما يتعلق بمعطيات السجال السياسي. ينزع هذا الأخير إلى أن يبسط وذلك بإجراء تضاد بين خطاب تنموي النزعة من قبل الحكام وخطاب ثقافوي نابع من أنماط الاعتراض كافة. فالأول يقوم بوظيفتين: إرساء الحداثة كضرورة أولية مبررًا ذلك بالاستناد إلى أن السلطة التنفيذية المركزية تمتلك سلطة أعلى من السلطات الأخرى وبخاصة سلطة التأصيل التقليدية، تأجيل أو تدبير تحقيق الديموقراطية التي لا يمكن بلوغها إلا بعد مرحلة من النمو الاقتصادي.

الخطاب الثقافوي هو حتمًا خطاب له صداه بما أنه يصب الاعتراض حيث نقطة الضعف أي ضد التطور الكوني للحداثة التي تولدعنفًا رمزيًا وإحباطًا مجتمعيًا تستخدم أولوية المرجعية الثقافية كأسس مثالي لكل مشروع ديماغوجي، نقع هنا على الحركات الإسلامية كافة كما على RSS الهندي والتنظيمات الحزبية التي تستلهم الهندوسية والكوميتو الياباني وكذلك على العديد من الفرق الخلاصية التي تعبئ بنجاح متنامٍ كالأصولية في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا.

ينزع التصادم بين هذين الخطابين إلى جعل الرهان يتمحور حول الديموقراطية لكن بمفردات جد خارجية عن المعطيات الثقافية والتاريخية للمجتمع المعني.

من جهتها تشكل النزعة التنموية الأساس النظري الذي تنهض عليه الممارسة التعددية المحدودة، هذا المفهوم الغريب الذي يستوي في حيز لا شكل له وانتقائي بين الاستبدادية والديموقراطية فرض نفسه بقوة كتحول للنزعة التنموية لوصف الأنظمة السياسية حيث يتم تبرير الاستبداد بضرورة بناء مركز حديث بسرعة واحتواء صعود المشاركة الشعبية النابعة من كل عملية تحديثية سريعة.

الثقافوية كتيار راجع أكثر فأكثر بل حصري في ممارسة الاعتراض، استولت على المطلب الديموقراطي بما هو المحطة النهائية لقدرتها التعبوية. كما استقطبت موضوعات الديموقراطية والدمقرطة قوام السجال السياسي من دون أن تجد ترجمة في اللغات المحلية وبما أن السجال قد أدخل بهذه الطريقة أي كاحتكاك بين منطقين متعارضين في كل شيء فقد بدا أصلًا كلمة مستوردة وغامضة. والغريب أن التنموية والثقافوية تلتقيان على هذا الصعيد الأمر الذي ضاعف من خارجية إشكالية الديموقراطية بالنسبة لتاريخ المجتمعات المعنية: الأولى بجعلها الديموقراطية مآلًا مستقبليًا بعيدًا إلى حد ما، والثانية بتأجيلها إلى زمن غير معروف تحديد مضمونها بحيث لا تحتفظ من هذا المضمون إلا بالوظيفة التعبوية الإجماعية والارتكاسية معًا.

في الحقيقة يختبئ وراء هذه المعادلة الثقافوية الشديدة البساطة اعتباران وسطيان هما على قدر كبير من الأهمية: من جهة فرضت الديموقراطية نفسها في العالم الغربي بصورة متفاوتة وإيقاعات مختلفة كمآل نهائي لاستراتيجيات سياسية خاصة بفاعلين فردنيين ومجتمعيين سعوا إما إلى فرض مشاركتهم السياسية أو توطيد سلطتهم الخاصة بتوسيع مشاركة الآخرين: الاستيلاء على السلطة في حالة، والمحافظة عليها في حالة أخرى، فإن ممارسة الديموقراطية تقتضي في كل مرة بناء صيغ للتعبئة السياسية باستخدام وإغناء شبكات المعنى الذي تحويه الثقافة المحلية. ومن جهة أخرى تتدخل هذه الثقافة ليس من أجل إنتاج الديموقراطية إنما من أجل تحديد معناها ووجهتها، كي تسمح بالانتقال من تصور مثالي ومتعارض للديموقراطية إلى حقيقة نظام ملموس وقائم.

فإذا نقلنا هذا التوسط المزدوج إلى المسارح السياسية غير الغربية تبدو مفاعيل التبعية بوضوح، فالممارسة تؤدي أول ما تؤدي إلى الاستعارة بكثافة: وجود أنظمة ديموقراطية عاملة أصلًا في الغرب، وتكييف الفاعلين السياسيين غير الغربيين وهو تكييف تم أساسًا لدى التنظيمات السياسية أو الجامعية الأوروبية أو الشمال أميركية، الأمر الذي سهل الترجمة





الفورية لمقولات العمل الديموقراطي إلى مقولات النصاب الديموقراطية التمثيلي.

فعلى صعيد الممارسات الاعتراضية يلبي اندراج موضوعة الديموقراطية التمثيلية العديد من الاعتبارات الاستراتيجية. أولاً يسمح هذا الإندماج للحركات الاعتراضية بأن تتموضع تموضعًا ملائمًا بوجه السلطة السياسية. ففي الوقت نفسه الذي كان يرفض فيه تقليد المؤسسات الغربية عارض جمال الدين الأفغاني باسم إعادة الإحياء الإسلامي استبداد السلطان العثماني وشاه فارس فاتحًا الباب أواخر القرن التاسع عشر أمام غموض بدا أنه مستديم بين المطالبة الثقافوية والدعوة إلى دمقرطة الحكم.

كذلك يمكن للتوجه الثقافوي للاستراتيجيات الاعتراضية أن يخدم هذا الانزلاق وإضفاء معنى أصيل على الممارسة التمثيلية، فالعودة إلى الشرع تؤمن أول ما تؤمّن ترقية الجماعات الذين هم على معرفة به وتنصبهم ليس كممثلين إنما كوسطاء بين الشعب والمعارف التقليدية التي تم تعلمها والتمكن منها من قبل قلة قليلة من العلماء ورجال الدين. في مثل هذا النموذج يفرض منطق التفويض نفسه إذ ذاك بسهولة بالاستناد إلى حجة مزدوجة نظرية ومتحينة الفرصة، هذا ويتخلى الشعب عن الوظائف السياسية للذين يعرفون، بدورهم يستطيع هؤلاء مصادرة نظرية وممارسة الحكومة التمثيلية لصالحهم وذلك بتغيير الصيغة التأسيسية التي تقوم عليها هذه الحكومة: المنتخبون والحكام لا يمثلون الشعب السيد إنما جرى اختيارهم وتم تفويضهم على قاعدة الكفاءة التي تميزهم وتؤهلهم.

في الحقيقة يجري كل شيء كما لو أن السجال بين أصحاب النزعة الثقافوية هو سجال يتم التعارض فيه بين نمطين من الوسطاء تصادمهما يضبط إيقاع اللعبة السياسية: أمراء محافظون أو إصلاحيون يبنون شرعيتهم على الدور الذي يقومون به كوسطاء بين شعب له تقاليده وحداثة يسعون إلى جره إليها، رجال دين وقيمون على التقاليد يبلورون الصيغة التي يستند إليها نفوذهم بالدور التوسطي الذي يقوم به بين شعب فاقد انصهاره وأصالة هم وحدهم من يسيطر عليها وبالتالي يسعون إلى عودته إليها، أمراء يشجعون على الدخول الانتقائي للنخب في قلب نظام نيوباتريمونيالي، معترضون يستندون إلى حصريتين واحدة قوامها باطنية معارفهم والأخرى قوامها ما لديهم من فرصة تسمح لهم باستخدام الممارسة الانتخابية التي توفرها الديموقراطية التمثيلية للحصول على توكيل وفرض أنفسهم كطبقة سياسية جديدة.

# الجزء الثالث

## كوننة ناقصة وانحراف خلّاق

من السذاجة التفكير بأن الدولة التابعة لديها القدرة السياسية على التحرر من علاقات السيطرة: باستثناء بعض الحالات القليلة لم تجازف التحاليل السوسيولوجية في التطرق إلى هذا الميدان. وللأسباب نفسها من الخفة التأكيد أن ممارسات الاستيراد تفضي بالضرورة إلى منطق تهجيني وأن التدفقات الآتية من الخارج قدرها أن يتم امتلاكها من قبل مجتمع متلقٍ.

فالفرضية التي نقع عليها والمعبر عنها بصورة دقيقة ومثيرة من قبل جان فرنسوا بايار تصطدم بحجج أربع عكسية على الأقل.

أولًا: ليست عمليات الغربنة حكرًا على مجال المجتمعات المتلقية فقط. ثانيًا: لا يمكن لهكذا مبادرات أن يتم تصورها كمعطيات أو مسلمات مسبقة: يفترض تشكلها فاعلون مجتمعيون لديهم موارد كافية، أضف إلى ذلك أنه لا يمكن النظر إلى مفعول التهجين إلا كمفعول مركب من أنشطة عديدة لا يمكننا افتراض تجانسها ولا سمتها الواعية، أخيرًا تستقي فكرة التملك قوام قواتها من مسلمة الفعالية.

ما يفترض إذن المزج بين المعطيات المستوردة وتلك التي تنبع من التقليد وعندما يكون هناك صيغ بديلة محلية على المدى القصير، الكساء الشعبوي واللجوء إلى علاقات زبائنية وتمجيد الخصوصيات غالبًا ما تفرض نفسها كمهرب سهل يعفي من بذل أي جهد للتملك من جديد.

لكن لا ينجم عن ذلك بقاء مفاعيل الاستيراد فوضى كنا قد رأينا أنها أسهمت في الغالب في توطيد علاقات التبعية وهذه الفوضى تقلب نظم المعنى وعمليات تحديد الهوية وأنماط العمل الجماعي كما أشكال الحكم، وهنا تؤدي الفوضى إلى ممارسات سياسية جديدة وتبرز كذلك أشكالًا سياسية مبتكرة ومتجددة.

على الصعيد الدولي تقاس الفوضى على مستوى جميع التناقضات النابعة من منطق التقليد القسري، وفي الوقت نفسه الذي يشكو منه المنطق الوطني من خلل لا يلبث أن يجد نفسه إزاء منطق قوامه المنطق العابر للأوطان الذي يثير اهتمام عالم الاجتماع الذي يبدو أن مفعول إعادة تركيبه هو مفعول كثيف ومعقد.

فإدراج هذه الديناميات في سياق مستقبلي يسمح برصد قوة الغربنة وحدودها والفصل بين ما يعيق التجديد وما يشجع عليه والتدقيق في التكيفات الممكنة وتقويم أهمية مالم يؤخذ به على صعيد إعادة التملك.

# الفصل الخامس

## اختلالات داخلية

من البديهي أن يكون لاستيراد البنى السلطوية الكثيف مفعول يؤدي إلى ضياع المعنى الذي يرهق العلاقات بين الحاكمين والمحكومين وفيما يتعدى ذلك كافة العلاقات السياسية. فالتضاد مع التاريخ السياسي الغربي هو تضاد تام ذاك أن نشوء الدولة في أوروبا قد تم بمبادرة مصدرها مركز سلالي يملك الشرعية تقليدية تقوم على نماذج ثقافية مسيحية ورومانية معروفة منذ القدم.

وضياع المعنى يشكل عاملًا مهمًا للانسحاب من اللعبة السياسية الرسمية، ويثبط عزم الفرد في الجهود التي يبذلها للتكيف مع حياة مؤسساتية لا تعنيه. ذاك أن سياقات كهذه تبقى حكرًا على النخبة السياسية المستورِدة التي تسعى إلى أن تتغذى منها، وبالتالي إلى تغذية منافستها الداخلية والتي عبرها تفي بما عليها باللجوء إلى صيغ خارجية.

إن مفعول ضياع المعنى هو مفعول خطر فيما يتعدى الاقتراع ينزع هذا المفعول إلى إثقال أشكال المشاركة السياسية برمتها ويحصر سياق الدمقرطة بإعادة شاملة لتحديدها عبر امتلاك حتى لوحدات المجتمع الأولية أم أنها ليس باستطاعتها إلا أن تشهد قفزات اصطناعية وخادعة وذلك بفضل النفاذ إلى المسرح الانتخابي من خلال منطق قائم على الهوية كما في العالم الإسلامي والهند واليابان وأحيانًا في أفريقيا السوداء.

## تعبئات جديدة

تعيش المجتمعات المستورِدة لنماذج سياسية غربية أزمة تتكرر فيما يخص عمليات التعبئة تستحضر بعض جوانبها الحركات المجتمعية الجديدة التي تشهدها حاليًا بعض البلدان الأوروبية.

فالأزمة الراهنة نسبيًا لدولة الرعاية وتراجع قدرتها الارتكاسية أسهما في إبعاد حركة مجتمعية مندمجة حتى ذلك الحين إلى حيز سياسي خارج المؤسسات وإنتاج مطالب هي على قدر قليل من الترتيب وإلى نمط من النشاط؛ حيث للتعبير الرمزي والتساؤل عن القيم




الغلبة على التعبئة المنفعية حصرًا التي تطالب بها التنظيمات النقابية التقليدية.
من هنا تفرض المطالبة القائمة على الهوية ورفض الحداثة والميل إلى العفوية والليونة التنظيمية نفسها كسمات جوهرية.

تنتهي الموازاة حين تتوضح المفاعيل المتضافرة للاعتراض غير المؤسساتي، لكن ليس للاعتراض هذا المعنى نفسه عندما يستند، كما في أوروبا الغربية، إلى أزمة تطال قدرة الدولة على التوزيع وعندما يولد في أمكنة أخرى من عمليات تسعى إلى نزع شرعية ما أو حين ضاع المعنى وهي عمليات ترافق الاستيراد الكثيف لنماذج سياسية غريبة.

ثمة العديد من الشواهد في غاية التنوع مكانًا وزمانًا تثبت هذه الفرضية. فعام 6091 انطلقت الثورة الإيرانية جزئيًا ببرنامج اقتصادي محض فئوي طال التدابير التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بسعر السكر. تمت معاقبة تجار البازار بقسوة ذاك أنهم رفضوا تخفيض الأسعار التي قررتها الدولة، تجمع التجار في أحد أهم جوامع طهران وأوكلوا لعلماء الدين الاهتمام بالتعبير عن مطالبهم وفرض آيات الله الأساسيون على الشاه مقابل عودتهم القيام بتنازلات تتضمن التطبيق الكامل للشريعة وتبني الدستور.

غير أن التحفظات الملكية ما لبثت أن أعادت انطلاق التحرك الجماعي الذي أفضى إلى مظاهرة لا سابق لها في المكان الذي يسلكه الشاه.

مما لاشك فيه أن مثل هذه الانزلاقات تفسر الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي الذي لم يوفّر خارج الدين سبلًا للاعتراض.

اقتحام الأحزاب القائمة على الهوية للمسرح السياسي قلب رأسًا على عقب قواعد اللعبة كما تم استيرادها، وخصوصية هذه الأحزاب تكمن في ترويجها لنمط من تعيين الهوية يسعى إلى فرض نفسه بمثابة ولاء أولوي بديلًا عن الولاء المواطني.

## جدلية النزعة الخصوصية والإمبراطورية

ومع ذلك فاليقظة القائمة على الهوية ليست فقط عنصرًا واضحًا في عملية التعبئة السياسية، ففعاليتها تظهر حتى في تركيبة النظام السياسي بكامله وتحديدًا من خلال التشكيك في أن يتحقق كأمة. فهذه الأخيرة المتحداة والمعترض عليها والمفككة البنية كنموذج سياسي نتيجة عملية تدفع مناوبة إلى الانحراف نحو الميكرو خصوصيات ونحو إعادة أبنية إمبراطورية، فعدم وضوح مصطلح المواطنية وضعف استبطانها يوضحان قوام




العملية التي يتم تنشيطها فضلًا عن ذلك بسبب من فشل وتراجع قدرة الهيئات الاندماجية. وعلى تجربة الدولة والإدارة والتضامن القائم على المصالح والأيديولوجيات يرد الأفراد في أفريقيا وآسيا بتسييس عصيّ على الاندماج الأفقي، ففي القليل من المجتمعات حيث لا تزال التعددية الحزبية قائمة ينقلب السجال السياسي الذي من المفترض أن ترعاه هذه التعددية إلى منطق تخصيصي ينزع عنها أكثر فأكثر قوام مضمونها.

بدورها تخلت الأحزاب الكلاسيكية باكرًا عن القيام بالمهمة وذلك بترسيخها بناها الفئوية والزبائنية واستبدال وظيفتها الاندماجية بدور فعّال أعاد إنتاج أشكال تضامن عمودية.

هذه الظاهرة ملفتة بخاصة في الحالة اليابانية حيث تختبئ خلف الاستيراد الناجح ظاهريًا لنموذج غربي للديموقراطية التمثيلية رعاية صارمة للتنظيم العشائري للمجتمع الياباني التقليدي.

هذا الفشل على صعيد الاندماج الوطني أغنى بطرق متنوعة جدًا أشكال التضامن الميكرو أهلية، ينزع هذا الفشل إلى إعادة إحياء فعالية الإطار القروي السياسية وتحديدًا في المجتمعات الأفريقية الصحراوية حيث يتم في الوقت نفسه التأكيد على استقلالية الاستثمار الزراعي العائلي، كذلك يعيد الفشل إطلاق الهويات الما قبل وطنية وتحديدًا داخل دول الساحل القبلية. وبشكل مختلف تعمل أزمة الدولة-الأمة في مناطق تستورد قريبة من بعضها كأوروبا الوسطى والشرقية، على تسريع التفكك الما دون وطني إلى وحدات إثنية صغيرة، في الوقت نفسه الذي تثمّن فيه الإطار القروي والميكرو المجتمع الفلاحي كمكان ممتاز لتعيين الهوية.

فالدينامية ذات النزعة الانعزالية ليست فقط رافعة للتفتيت، كذلك تسهّل تكوين مجموعة من الشبكات تستطيع بجدارة معاكسة الولاء المواطني بتجاوزها الحدود.

هذا ويظهر التماهي مع جماعات دينية عابرة للأوطان في كل مكان تقريبًا كصدى للتشكيك بالنموذج الدولتي، فنجاح الكنيسة الكاثوليكية في أفريقيا تحديدًا يمكن ربطه بالتصدع الذي تعاني منه الدولة والحكام.

هذه الدينامية هي مهمة على الصعيد الكمي كما على الصعيد النوعي، فهي تعبّر بما لا يقبل الشك عن حركة قائمة على الهوية شديدة الصلابة خاصة وأنها تطالب عبر هذا الاهتداء الكثيف بالخروج من نصاب تعلن أنها خارجه، وفي الوقت نفسه فإن مثل الفرق الدينية في أمريكا اللاتينية هو مثل لافت، ذاك أن التعبير الصريح عن سلوك الخروج يؤكد





مأزقًا جديدًا بين الخاص والعمومي.

يمكننا أن نلحظ أن ثمة احتجاجًا قائمًا على الهوية وهو احتجاج موجّه ضد علاقة الولاء المواطنية بالدولة ونقد الوهم الكوني وكذلك الميل إلى إعادة بناء أشكال واسعة من التعاضد العابرة للأوطان، وتسامي إعلان مبادئ خصوصية الانتساب إلى كل واسع بما فيه الكفاية لاحتواء الضغط الميكرو أهلي وإعادة بناء بعض سمات العمومية.

فضلًا عن ذلك فإن زخم هذا السلوك الجديد عبر تكوين كمية من الشبكات الإنسانية العابرة للأوطان التي تعبئ أكثر فأكثر من الالتزامات كما توحي بذلك تحديدًا الحيوية الملفتة على صعيد الشتات التجاري، فالتقدم الذي يشهده الاقتصاد الهامشي خاصة في أفريقيا غالبًا ما يمر عبر تنشيط التدفقات الاقتصادية العابرة للحدود والتي همشت قدرة الدولة على المراقبة واستبدال العلاقة المواطنية بأشكال أخرى من التعاضد تمزج عادة بين الإنتماء الإثني والأهداف المنفعية من مثل تهريب العملات الأجنبية والكاكاو والمنتجات المصنعة. لاحظ فرانسوا كونستنتان نوعية وكثافة الحركة التشاركية التي تضم أفرادًا من الطوائف الإسلامية فيما يتعدى انتماؤهم المواطني لكينيا وأوغندا والموزمبيق والمالاوي وتنزانيا حيث يشكلون في كل منها أقليات. كما يبين كيف أن حيوية هذه الجماعات على الانخراط في شبكة عابرة للأوطان يقف وراءها الإسلام الراديكالي، الأمر الذي يفضي بكل من الدول المعنية إلى الاهتمام بتنظيم مواطنيها المسلمين في مقرات محددة وإعطاء القاضي المحلي سلطة قانونية مهمة، لكي تحمي نفسها بصورة أفضل تتحرر الدولة وتتنازل من تلقاء نفسها.

فالتصدع الذي تعاني منه الدولة في أفريقيا وآسيا وحتى أمريكا اللاتينية وصولًا إلى أوروبا الشرقية هو تصدع يتم التعويض عنه بالعودة إلى النزعة الانعزالية التي تعيد إحياء النصاب الميكرو أهلي كما نصاب المجموعات العابرة للأوطان التي ليس لها من معالم واضحة لمحيطها الإقليمي، هذه المعالم التي يتم كما أعيد سياسيًا الاعتبار للثقافات المسيطرة أو الثقافات التي سعى استيراد الدولة إلى طمسها.

هذه المجموعات تذكر بالنصاب الإمبراطوري التقليدي، فهي ترث من هذا النصاب سمات عديدة منبثقة عنها: تحيل هذه المجموعات إلى جماعة سياسية متعددة الأوطان أو إلى جماعة لا وطن لها، وتبلور هوية ثقافية تعمل على انتشارها، وتفترض تمايزًا مجتمعيًا وسياسيًا ضعيفًا يشكك بوجود حتى مجتمع مدني موحد ومستقل، درجة مأسستها هي

درجة ضعيفة وقدرة السلطة السياسية المركزية على الوصول إلى كل فرد مواطن لا تتم إلا باللجوء إلى تعبئة مضاعفة عسكرية النمط أو إلى تقنيات استبدادية على قدر كبير من التبلور. طبقًا لذلك تشكلت الإمبراطورية كمقولة سياسية استنادًا إلى أسس مختلفة جدًا عن تلك التي تقوم عليها الدولة.

أما تعيين هوية الإمبراطورية هو تعيين غير واضح، تظهر مقارنة الإمبراطوريات الصينية والإسلامية أو الرومانية أن غموض الإمبراطورية المفهومي يعود أصلًا إلى التوتر الشديد بين الخصوصي والعمومي وهذا ما يشكل في النهاية قوام سماتها المشتركة وسبب نجاحاتها وهشاشتها.

فللإمبراطوريات توجه قوامه الخصوصية وكونها غائية ومعترفًا بها شرعيًا انطلاقًا من مسلمة واضحة مفادها أن قدر هذه الثقافة هو الانتشار، فللإمبراطوريات دلالة وادعاء كونيان، سماتها الرئيسية: عسكرتها وإقليمها غير الواضح المعالم وغموض حدودها وتبشيرها الديني المحموم وضعف مأسستها. ومن هذا التوتر ينشأ تعارضها مع فكرة القومية بما هي جماعة سياسية متواجدة في إقليم، وبسببه كذلك تنهض الإمبراطوريات على تمفصل مضمون بين أشكال التعاضد الميكرو جماعية والماكرو ثقافية.

فالتفكير بالنصاب السياسي الراهن يخفف قليلًا من هول السجال، إن تطور تقنيات الاتصال تضفي دعائم جديدة على العلاقات العابرة للأوطان ونجاحًا جديدًا لأشكال التعاضد الميكرو ثقافية.

فالدينامية الإمبراطورية لا تخضع لمراقبة الدول في حين أن مصلحة حكامها هي احتواء هذه الدينامية وحتى مواجهتها، هذا وتتألف الدينامية هذه إما انطلاقًا من الأسفل بمبادرة يقوم بها كافة متعهدي الثقافة التعبوية أو من القمة بمبادرة من الأمير الذي يختار التخلي عن الاستراتيجية الدولتية سعيها وراء الحصول على منافع باللجوء إلى استراتيجية إمبراطورية.

هذا الإنجاز الإمبراطوري يستحضر فورًا الوضع الخاص بالعالم الإسلامي حيث نقع بوضوح على جميع المميزات التي عددناها وحيث تتجلى استمرارية تقليد بدأ عمليًا خلال عهد الرسول.

فالحركات الإحيائية الهندوسية تناضل بالطريقة نفسها من أجل بناء "مجتمع-أمة" موحد يعلو على الاستقلالات التي يمنحها نظام الجمهورية الهندية الكونفدرالي.

المجالات المجتمعية الفارغة




الدولة المستوردة التي أرهقتها فعالية التعبئة القائمة على الهويات تعاني بين الفينة والأخرى من عجز خطير على صعيد المواطنية سببه شرعيتها الهشة وطابعها الخارجي وضعف قدرتها السياسية، وهذه المعطيات جميعًا تنزع إلى تفاقم أهمية "المجالات المجتمعية الفارغة" في العالم غير الغربي، أي في قطاعات من المجتمع لا يقدر المسرح السياسي الرسمي على تعبئتها ولا على مراقبتها والتي تنشر في داخلها أشكال سلطة بديلة تجتذب لصالحها ولاءات فردية، كما ينزع انتشار هذه المجالات إلى تقليص حدود الدولة الداخلية وتكاثر وتداخل شبكات الولاء التي تقوم بإدماج الأفراد.

هذه المجالات المجتمعية الفارغة تغطي مكاني التهميش الأساسيين المتواجدين في غالبية المجتمعات غير العربية: عالم الريف وعالم الضواحي.

فالتضاد بين المجتمعات الزراعية والمجتمعات المدينية هو تضاد متين بما فيه الكفاية وغير مؤات بالنسبة للمجتمعات الأولى ذاك أنها لا تجد في الحداثة السياسية أي جاذب وأي سبب للتعامل معها.

أما المجالات المجتمعية الضحاوية التي على تماس مباشر مع مظاهر هذا الاستيراد فقد نأت بنفسها عن العلاقات السياسية المؤسساتية بإنشائها حركات مجتمعية نشيطة وبإثارتها أشكال تعبئة قائمة على الهوية. مقابل الانكفاء الميكرو أهلي الممارَس في المناطق الريفية ثمة هنا تعيين للهوية محموم وفعّال قوامه شرعية مضادة، إضافة إلى تعبيرها الإحيائي يمكن لهذه الشرعية المضادة إذ ذاك أن تقترن بشكل خلاصي ومتعصب كما يمكن أن تسهل ازدهار جماعات إثنية تتنطح لمصادرة قوام عمليات التسيس لصالحها.

الحيلة الشعبوية

التآكل المتبلور في صيغ تقوم على الهوية يفضي إلى طلاق عميق بين الحكام والمحكومين وتخلق باعتراضها على صيغة الشرعنة التي يستند إليها الحكام شروط تبني سلوك إحيائي من خلاله يفتش المحكومون في تاريخهم الخاص أو تصوراتهم الأسطورية والخلاصية المتعلقة بمصيرهم عن مصادر شرعية بديلة، في هذا الإطار لا يملك الأمراء سوى خيارات استراتيجية محدودة: إنقاذ سلطتهم بتوطيدها من خلال اعتماد الزبائنية وإجراء بعض التعديلات الطفيفة على الصيغة التي تنهض عليها شرعيتهم بالاستقاء من سجل له معنى بالنسبة للمحكومين.

شكل احتداد القومية ورفض الهيمنات والكتل صيغة نهضت عليها الشعبوية الكلاسيكية،





ففي إطار النقد الصارم للإمبريالية، فإعادة اكتشاف الهوية تتوافق تمامًا مع بعث التقاليد الشعبوية القديمة، الأدبية كما هو الحال في كل مكان ولكن أيضًا المجتمعية والسياسية وفي الوقت نفسه يجعل الفشل المتزايد للنموذج الدولتي المستورد من استخدام الشعبوية من قبل الحكام استخدامًا حساسًا.

هذه الشعبوية المزخرفة تبقى شعبوية محتواة ذاك أنها لا تستطيع البتة أن تصيب صرامة السياسات العامة ولا أن توجه السياسات الأجنبية، كما يشير غي هرمت تنصّب هذه الواقعية الجديدة الزعيم الشعبوي كـ "كاسر للأوهام" وهذه الوظيفة هي وظيفة مخيفة ذاك أنها تحرم بفظاظة الممارسة السياسية التي تستلهمها من قوام الحسنات التي كانت تحملها سابقًا. وانتهاكها يؤدي بالأمر إلى تبني موقف قوامه الهروب إلى الأمام بتحريره نشاطه الخطابي من كل قسر يتخلى الأمير عن مشروع يوفق بين هذا النشاط والسياسة التقشفية.

والاستناد إلى الشعب والمحرومين وتمجيد القيم الوطنية والدعوة إلى المساواة تدرج عندئذٍ قوام ممارسته الشعبوية في النظام الدولي. فالزعيم يمحور استراتيجيته حول النقض العسكري للنظام المهيمن العالمي الذي يضعه خارج الأمم على غرار القذافي أو صدام حسين.

## حصة الابتكار

ليست التعبئة القائمة على الهوية والانحرافات القائمة على النزعات الخصوصية والنقص في المواطنية وتكاثر المجالات المجتمعية الفارغة كما العراضات الشعبوية هي وحدها المنتجة للفوضى، على العكس فهي تظهر فساد الممارسات المستورِدة لمنطق يتأكد تناقضه، حيث يؤكد المنتج المستورد على أنه كوني فالمنتج هذا يحفز النزعة الخصوصية وحيث يتنطح لبناء نصاب سياسي احتكاري يفاقم من بعثرة المجالات المجتمعية وحيث يبغي أن يكون عقلانيًا وقانونيًا يشجع على إدارة نيوباتريمونيالية للحاضرة.

إذن ليس للفوضى معنى إلا بالنسبة للنموذج المستهدف وللتوليفات المؤملة.

احتل المجتمع المحلي مكانة مرموقة لدى الإحيائيين، فالحركات الهندوسية جعلت من اللامركزية ومن العودة إلى الوحدة القروية عنصرًا أساسيًا من عناصر مقترحاتها، فالدفاع عن بانشياتي راج وهو نظام حكم يعهد لمجلس مؤلف من خمسة أعضاء من كبار السن الاهتمام بإدارة القرية، يربط برنامج حزب بتقليد قديم استند إليه مهاتما غاندي نفسه من أجل

إقامة توازن بوجه غربنة النصاب السياسي الهندي.

ومن اللافت أن الفكر الشعبوي خلال القرن التاسع عشر قد جعل من هذا الإعلاء حجة مركزية للاحتجاج على الدول الجديدة التي كان بناؤها في البلقان عقب تقسيم السلطنة العثمانية.

وراء إنجازاته المتنوعة يخفي الدفاع عن المجتمع المحلي بصورة سيئة غموض برنامجه، بادئ ذي بدء تتغلب خاصيته الرؤيوية بوضوح على قدرته الابتكارية، سيما وأن النجاحات التي تحققت من قبل الفاعلين الاحتجاجيين داخل النسيج المديني قد خففت بصورة ملموسة من المرجعية القائمة على المجتمع القروي مفضلة عليه، تصورات ذات نزعة جماعية قوامها العودة إلى الحياة المحلية: تعظّم الحركات الهندوسية والحركات الإسلامية، كما الملل الخلاصية من خلال جهودها التعبوية وأنشطتها اليومية والتضامن الميكروجماعي، والتعاون على صعيد الحي ، كما حسنات الاستقلال.

الدولة المستوردة لم تغز إلا شكليًا المجالات الطرفية، والإدارة الاستعمارية لم يكن عليها احترام هذه الاستقلالات وحسب إنما عرفت الاستناد إليها أو على الأقل التعامل معها، فالأنظمة السياسية الماقبل حديثة لم تقض على وجود هذه الاستقلالات كما فعلت الدولة الغربية بصراحة منذ النهضة، فقد اعترفت السلطنة العثمانية بالأعيان كما اعترفت باستقلالها.

من خلال الأمثلة تظهر بداهة التفرّع الذي يميز الدولة الأوروبية عن الدولة المستوردة: انبنت الأولى انطلاقًا من إضعاف موارد المجتمع المحلي فيما تشكلت الثانية خارج هذا المجتمع، فالتاريخ الغربي ميّز بوضوح بين بلدان كإنكلترا حيث لم يتفكك المجتمع المحلي إلا بقدر قليل وحيث ظلت الدولنة ضعيفة وبين البلدان حيث كانت السلطة الطرفية الأميرية سلطة حيوية بما فيه الكفاية الأمر الذي سمح بإعادة انتشار حقيقة للنصاب السياسي.

هذا ويمكن لازدهار الشبكات التشاركية أن يشكل عاملًا تجديديًا يفضي ضعف فعالية الدولة المستوردة لا محالة التي تطالها الوصايا السياسية.

على هذا الصعيد ينزع المنطق الاستبدادي والنيوباتريمونيالي إلى أن يكون منطقًا معاكسًا، يجد الفاعلون المجتمعيون أنفسهم بالفعل في مواجهة خيار يمكن أن يتوصل إلى كسر الحلقة المفرغة حيث كل شيء يشير إلى أنه بإمكانه زعزعة الدولة القائمة، ففي مثل هذا المنطق يمر الاستيلاء على السلطة والخيرات عبر استراتيجية قوامها التعاون مع النصاب السياسي والإداري، فيشكل التمايز عن الدولة وإنشاء مجتمع مدني أهدافًا مكلفة





وقليلة الإنتاجية، ذاك أن الدولة تسيطر على المنافذ الأساسية للثروة. في هذا السياق فإن فرصة تشكيل برجوازية اقتصادية مستقلة هي فرصة ضئيلة بينما يبدو إعادة إنتاج برجوازية تتوافق والمصالح العقلانية التي يفكر فيها كل فرد من أفرادها.

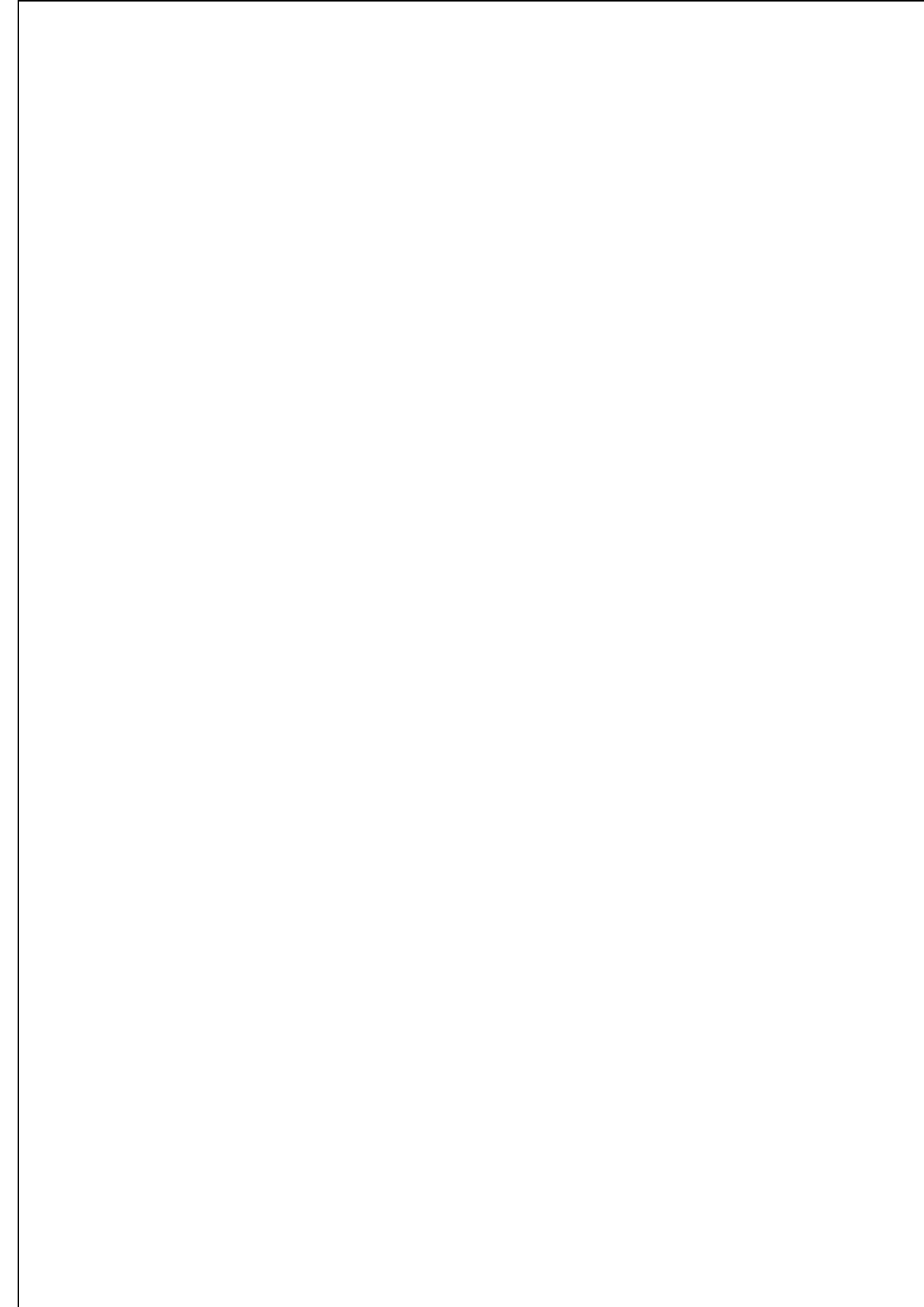
فإذا كان التجديد لا يمر بظهور مجتمع مدني مستقل فمن الممكن تصوره انطلاقًا من تركيبة قائمة على الأنشطة التعبوية، فمن الممكن أن يشكل كل من الموقع المحلي والموقع التشاركي رافعة للإبتكار خاصة وأنهما مكانان حيث يخضع الفرد إلى مراقبة سياسية أقل وإلى ضغط على التجديد أكبر، قد يكون مجرد الاستمرار محاولة بمثابة ابتكار ذاك أنه يفرض مسبقًا لعبة شديدة التعقيد فيما يخص التكيف وبخاصة المخالفة المحسوبة للقواعد الكونية التي أنتجها مركز لا يمكن تجاهله.

في الواقع تكمن الصعوبة إزاء محاولة توحيد جميع هذه الميكرو ابتكارات في نموذج متجانس للتجديد السياسي والانتقال من التجديد اليومي إلى إنتاج طوبى تعبوية على صعيد المجتمع بكامله، والعملية هذه هي شديدة التعقيد خاصة كلما تنزع النزعة المحلية إلى أن تموضع الابتكارات في غيتو، فالفاعلون المجتمعيون الذين يقفون وراء هذه العملية ليس لهم من الناحية الاستراتيجية أي مصلحة في تعميم هذه الابتكارات.

في الواقع يمكننا الإعلان أن مسألة الحداثة تقسم هذه التنظيمات بدل من أن توحدها، فإذا كانت الحركة الإسلامية تريد أن تكون حركة إحيائية أكثر منها أصولية، وإذا كانت تطرح فرضية حداثة تتوافق مع الوحي والتقليد، فالسجال يستمر حول المعنى الذي يجب أن يعطى لهذا التوافق.

إذن تشوش اللعبة السياسية الداخلية منطق التجديد أكثر مما تعلي شأنه، فالصعود الذي تشهده الاعتبارات الدولية وأخذها أكثر في الحسبان من قبل الفاعلين المجتمعيين، يمكن أن يتم تحليلهما على أنهما بمثابة بحث واعٍ أحيانًا أخرى عن طرق لكسر الركود.



# الفصل السادس

## الاختلالات الدولية

كل شيء يصب في حث الفاعلين المجتمعيين على مزيد من التوظيف في المسرح الدولي: عولمة وازدهار تقنيات الاتصال الطويلة المدى وحراك الأفراد السريع وأزمة الدولة-الأمة.

## ضياع معنى النصاب الدولي

إن الفوضى الدولية هي فوضى مزدوجة تحيل من الجهة العلوية إلى مفاعيل تزعزع المنطق الاستيرادي ومن الجهة السفلية تتفاقم بسبب النتائج التي آل إليها انتشار الاعتراض الداخلي على المسرح الدولي، فالظواهر العائدة إلى المستوى الأول هي ظواهر كبيرة جدًا: يدخل الفاعل الاعتراضي إلى المسرح المصاب أصلًا بضياع المعنى الذي زعزعه وشكك به نتيجة الأزمة التي تضرب كونية النماذج السياسية.

ففشل الدولة المستوردة بما أنها تؤدي إلى أزمة على صعيد الولاء المواطني، يسهّل ازدهار التدفقات الدولية أي علاقات دولية معقدة إلى حد ما تحيط بالمؤسسات الدولتية وتتجاهل عن سابق تصور وتصميم نزوع هذه المؤسسات إلى احتكار الوظيفة الدبلوماسية والعسكرية.

تصبح الهويات أكثر فأكثر هويات متعددة ومتحركة، وفي حين يتم تنشيط الهويات الميكرو أهلية من جديد يجد الفرد نفسه منخرطًا في مجالات عديدة غالبًا ما تكون متصادمة، الأمر الذي يجعل من الحدود الفاصلة بين الوطني والدولي حدودًا نسبية، وهذا من مفاعيل منطق الانتماء المتعدد تراخي الانتماء المواطني، وإتاحة الفرصة أكثر أمام الفرد في اختيار الانتماء الذي يراه أفضل، إذن الترويج للهوية التي يفضلها في لحظة معينة تبعًا لتسلسل محدد يمليه رهان أيضًا محدد.

فإبان حرب الخليج كان للعاطل عن العمل في ضواحي القاهرة أو الطالب في الدار البيضاء أن يختار هويته كمواطن في دولته أو كعضوًا في الأمة الإسلامية التي كان يطالب صدام حسين بتضامنها معه.





وهذا الاختيار يجعل الفرد يشارك في بناء علاقات دولية إذن علاقات أكثر تبعية للعديد من الميكروقرارات، وهكذا تزداد العلاقات غموضًا وتصبح قرارات الدول الدبلوماسية أكثر ضبابية.

فسيولة الولاءات هذه توفر بوجه السلاح الدبلوماسي موردًا أكثر قوة يحصله الفرد انطلاقًا من قراره شبه المستقل سواء في التعاون أو عدم التعاون. عندئذٍ نبتعد جدًا عن القوالب التي تنهض عليها النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية والواضح أن هذا التجديد لا يعود فقط إلى المفاعيل غير المباشر للتبعية والكونية القسرية للنموذج الغربي.

لكن بين هذا الانقلاب والكوننة القسرية للنموذج الغربي ثمة روابط عميقة تجعل منهما متضامنين فهما يسرعان عمليات غربنة هذا التحول كونهما يضعفان قدرة الدول الطرفية كما يسرعان نسبة الولاءات المواطنية وكونهما أيضًا يشكلان عاملًا استثنائيًا في إعادة تنشيط فاعلين ثقافيين عابرين للأوطان.

وتتغذى كوننة النموذج السياسي المتواجدة في الجهة العلوية من التدفقات العابرة للأوطان من الانتشار الكثيف لوسائل التواصل ، كإمكانية أن يكون المرء مكشوفًا على رسائل إذاعة أوروبا الحرة في الديموقراطيات الشعبية إبان الحرب.

ومما لا شك فيه أن تبدل النطاق قد وسع عمليات استيراد نماذج غربية وأسهم في دخولها إلى الجماهير ليس حصرًا بتوجيهها نحو إصلاح المؤسسات وأمكنة السلطة وإنما أكثر نحو سلوكات الأفراد.

إن موضوعة الإمبريالية الإعلامية هي موضوعة شديدة التبسيط ومرفوضة كما في موضوعة القرية الكونية التي تدعي أن هناك ثقافة عالمية.

تجدر الإشارة إلى أن البناء الدولي الذي ينجم عنها هو بناء شديد التعقيد وغير متوقع فالفاعلون ينتشرون في مسرح دولي حيث تتكاثر العوائق وحيث تولد الثقافات الثقافية ظروف فوضى متنامية، فمن جهة تظل التدفقات الإعلامية تدفقات منتجة ومنظمة ومراقبة من قبل العالم الغربي حصريًا واضعة الفاعلين الذين ينتمون إلى مناطق أخرى من العالم في وضع تبعي وانفجاري وأسوأ من ذلك في وضع إعلامي ضعيف في علاقتهم بمحكوميهم. ومن جهة أخرى ونتيجة فشلها في بناء جمهور دولي، تأتي التدفقات الثقافية لتؤجج إعادة بناء الخصوصيات وتغذية الحركات القائمة على الهوية.

إن منطق الفوضى هذا هو منطق أكثر خطورة سيما وأنه ينزع في الوقت نفسه من الدولة كل ما يمكنه أن يخولها أن تكون فاعلًا دوليًا جديرًا بالثقة وبالتالي كل ما يكرسها

فاعلًا دوليًا يتمتع تراتبيًا بموقع أعلى من جميع الفاعلين.

والحال أن ما يصح على صعيد النصاب الداخلي يصح بصورة مضاعفة على المسرح الدولي فبداية يشهد هذا العنف الأهلي تزايدًا كلما بدا عاجزًا عن النجاح في أن يتبلر في أهداف دولية.

ينطلق النصاب الدولتي الدولتي من مسلمة قوامها الكونية والاحتكار، دشن النظام الذي وضع في معاهدات وستفاليا نصابًا كانت الدولة فيه على قدر كبير من الثبات والمأسسة بحيث لا تتعامل إلا مع دول، فشرعية الدول كما فعاليتها هما رهن قوننة شراكتها وانخراط هذه الشراكة في سجل يقوم على المعايير والممارسات والضغوط المشتركة.

أخيرًا يدفع نقد النصاب الدولي بالدول التي تقوم بهذا النقد إلى الانخراط في سجل معياري ثالث أي سجل المهمشين والمحرومين، فخطاب التهميش يستند إلى الخصوصية من دون أن يذوب فيه: النصاب الدولي نصابًا مرفوضًا من خلال ادعائه الخاطيء على أنه نصاب كوني ولا من خلال تدميره تواريخ لا تندرج في المسار الغربي إنما يتم رفضه على أساس أنه منتج للسيطرة إذن للتهميش.

## استراتيجيات الفوضى

إذ ذاك من الممكن القول بأن بعض الفاعلين يسعى إلى الاستفادة من هذا الوضع الفوضوي لتحقيق أرباح لا يمكن أن تقدمها له اللعبة الدبلوماسية، لقد تأرجحت دبلوماسية الدول غير الغربية طويلًا بين استراتيجية زبائنية واستراتيجية عدم الانحياز اللتين كانتا وظيفتين بالنسبة للنظام الدولي: الأولى جعلت العلاقة بين دولة وأخرى علاقة مريحة وذلك من خلال التوفيق بينها وبين علاقات السيطرة والعمل على  نشر نشاط دول الجنوب السياسي والدبلوماسي تبعًا لممارسات تستقي بكثرة من سجل القانون الدولي العام واستلهام رؤية للدولة وللسياسي وللأمة والقومية مستعارة بوضوح من العالم الغربي.

تحث الفوضى الدولية حاليًا بعض الفاعلين على الخروج من هذه القوننة والتطابق بين الاغتراب الثقافي والتهميش يجعل الاستخدام الرمزي لـ"ثقافة مسيطر عليها" سلاحًا في مواجهة "الدول المسيطرة"، ففي العلاقة الزبائنية ، كما في لعبة عدم الانحياز، الاستناد إلى مرجعيات ثقافية غير غربية كان يتم خفية، غالبًا ما كان يفضي المنطق إلى مراقبة هذه المرجعيات مفضلًا بناء مدنيًا للسياسي.

إذن في وضع تفضي الفوضى فيه إلى إعادة إحياء تعبوية للرموز الثقافية يمكن للمواجهة

أن تأخذ شكلًا مغايرًا كليًا. تظهر حرب الخليج كيف أن زعيمًا شعبويًا يستطيع أن يجازف بتحدي عالم الدول وقانونه وجوده وقيمه وفاعليه بإدراج نشاطه الدبلوماسي في سجل آخر خارج اللعبة المابين دولتية كليًا.

مما لا شك فيه أن سابقة حرب الخليج هي سابقة تحوم حولها شكوك لجهة مردودية اللعبة: إن كلفة الدمار الذي طال العراق تفوق بوضوح الأرباح التي أمنتها التعبئات الشعبية والتي كانت أقل مما أمل الرئيس العراقي لكنها أهم بكثير مما تتقبله الدبلوماسيات الغربية. في كل حال طبع هذا النزاع مرحلة تتسم بأن منطق الحرب الاعتراضية اشتغل للمرة الأولى بكامله.

وهذا الانفجار الثقافي للنظام الدولي يزيد بدوره من الوظيفة الخارجية لجميع التعبئات التي تستند داخل كل مجتمع إلى مرجعية الخطاب القائم على الهوية، فالانتفاضات الأهلية في الهند والتبشير الذي تقوم به الكنائس البروتستانتية في أميركا الجنوبية والتقدم الذي تحرزه الطرق الصوفية في أفريقيا المسلمة، هذه كلها تتبنى أكثر فأكثر كلامًا دوليًا فيما يخص نشاطها، إذن إدارة لعلاقاتها الدولية.

جميع هذه العناصر الجديدة التي تأخذ على عاتقها وبأسلوبها الخاص الإحباطات والتهميشات القديمة لا تستطيع في المدى المنظور إلا تكريس حياة دولية جديدة، إما لكون هذه التعبئات الجديدة كان لها في الأصل مفعول دولي مباشر، أم لكونها تلزم حكام الدول، اذن تحدّ دبلوماسيتهم، وأخيرًا لكونها تستطيع أن تدفع بهم إلى تبديل المسرح، وأن تجردهم من وسائلهم الدبلوماسية واستبدالها بموارد مرتبطة بهذا النمط الجديد من النشاط.

هذا وقد ظهر مفعول الإلزام على الدبلوماسية بوضوح إبان حرب الخليج في باكستان والمغرب وتونس، فقد أرسلت باكستان والمغرب فرقة عسكرية للمشاركة في التحالف المضاد للعراق في الوقت نفسه الذي انتشرت فيه نشاطات جماهيرية مؤيدة للفريق الخصم تحثّ باكستان على أن تكون مشاركتها مشاركة سرية في المجهود ، كما تحث الحكومة المغربية على دعم مظاهرات كانون الثاني 1992.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الاعتراضية هي استراتيجية منتشرة بتفاوت في جميع العالم غير الغربي، وبكونها تنتشر بصورة أولوية في المجال الإسلامي فمن الأكيد أنها تتمفصل مع تعبئة الموارد الثقافية التي باستطاعتها إعطاء معنى للتهميش ونقض عدم إنجاز كونة العلاقات الدولية.





## عمليات التجديد الدولية

يبدو أن إمكانيات التجديد هي إمكانيات قليلة، تبدو أيضًا المصلحة في التغيير مصلحة ضئيلة كما في حرية التصرف المتروكة فعلًا للفاعلين للقيام بتحويل قواعد اللعبة الدولية. فكما في النصاب الداخلي يملك الانحراف ، مع ذلك فضائل خلّاقة، فمهما كان قليلًا تعاملها مع موارد أخرى تستطيع عمليات إعادة تنشيط الثقافات المسيطر عليها قلب النموذج الدولتي لتسهيل عملية أقلمة جديدة للعالم كما تستطيع على المدى الطويل ترتيب أنماط تمفصل جديدة بين النصاب الداخلي والنصاب الخارجي.

## أقلمة العالم

تحيل أقلمة العالم إلى إنجازات متنوعة تلتقي جميعًا لتتجاوز خريطة الدول، بحيث تؤدي إلى القبول بتقسيم آخر للمسرح الدولي آخذة في الحسبان بطريقة جزئية إلى حد ما معطيات الخصوصية الثقافية.

يبدو أن هناك صيغًا أربع في هذا المجال، تكوّن مجموعات ثقافية واسعة تتبلور حول تدفقات ثقافية عابرة للأوطان تنقض وحتى تحارب الدول، تبلور اتحادات تضم دولًا تبعًا لصيغ تسعى إلى الاندماج وتخطي المنطق الدولتي، تشكيل أقطاب إقليمية حول دولة قوية تمزج بصورة غامضة بين هويتها الدولتية وارادة تذويب هذه الهوية في كيانات أوسع. فإعادة تنشيط التدفقات الثقافية التي تندرج في طرف النظام الدولي تخلق أصلًا وواقعًا "مجالات إمبريالية" تتطابق بقدر كبير مع الأهداف الاعتراضية، تفرض إعادة تشكيل عالم إسلامي أو عالم هندوسي نفسها في البداية كنمط إعلان قوامه خطاب نقدي.

ومن الممكن أن يكون اتحاد الدول بمثابة متغير آخر لعملية الأقلمة وتخطي النموذج الدولتي، فخلافًا للجماعة الثقافية يفرض اتحاد الدول نفسه بداية كنتاج عقلانية دبلوماسية وكخيار آتٍ من الأعلى غير أنه اتحاد مرسوم بميزتين ابتكاريتين يتقاسمهما النموذج السابق: فرضية قوامها أن باستطاعة هذا الاتحاد تحفيز نمط جديد من الاندماج السياسي، والاعتقاد بأن هذا الاتحاد يفضي إلى التشكيك بالإطار الدولتي وقواعد اللعبة اللذين يشكلان معًا جسمًا واحدًا.

وعلى الصعيد المؤسساتي تم استبعاد المشاريع التي جازفت بالطعن بسيادة الدول، من

هنا لم يؤخذ بالاقتراح الليبي الداعي إلى الانصهار الكامل ولا بالنموذج التونسي الذي ناضل من أجل صيغة مركبة تذكّر بالمؤسسات الأهلية الأوروبية، لذا لم يدرج الانسجام الضريب ولا الوحدة النقدية ولا الوحدة الجمركية ، إنما تم فقط تبني اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف وفي المحصلة اتفاقيات عديدة إنما على قدر كبير من الدقة.

وفيما يتعدى أوروبا والمغرب العربي يبدو واضحًا أن هذا النمط من الأقلمة يسعى إلى الانتشار ويشهد انطلاقة جديدة عقب زوال الانقسام بين شرق وغرب وعقب تراجع انقسام العالم على الصعيد الأيديولوجي. وانطلاقًا من هنا من الممكن تلمس بداية حركة قوامها تركيب جديد للجغرافية السياسية نفسها والتخفيف من وحدانية الشكل الدولتي والسعي نفسه وراء تصور جديد للعلاقات الدولية حيث تقترن فورة تعددية الأقطاب التي لا تزال تعددية نسبية إلى حد بعيد بتثبيت مجالات ثقافية تنتمي إلى تاريخ خاص.

كما يمكن للأقطاب الجديدة أن تتشكل حول دولة قوية تسعى إلى هيمنة إلى حد ما ثابتة، الأمر الذي يدفع إلى ظهور أنماط ابتكار أخرى وإنما أيضًا إلى انماط أخرى غريبة.

تحجب الأقلمة قيام مجموعات ما دون دولتية أو عابرة للدول غايتها حل المشكلات المرتبطة بوجود أقليات وطنية وبالصعوبات في جعل هذه الأخيرة تتعايش مع مبادئ نموذج الدولة الوطنية، فالتمييز الذي ينهض عليه التعارض بين المجال العمومي والمجال الخصوصي ومسلمة الولاء الأولوي المواطني، تفترضان عدم اعتراف الدولة إلا بالفرد المتخفف من أي هوية وسطية.

وتسهم اللعبة الدولتية في وظائفها الداخلية كما في وظائفها الخارجية في ظهور مجالات إقليمية بدلًا من أن تحتويها وتقف بوجه قيامها، ومهما كانت صرامة النموذج اليعقوبي الذي يتجلى بوضوح في نموذج الدولة المستوردة، فالنزعات الخصوصية تتطابق في نهاية الأمر مع العمليات التفاعلية التي هي جزء لا يتجزأ من منطق الدولة ومصدر تلاشيها.

## الداخل والخارج: نهاية الفرز

لقد كان النصاب الداخلي في النظرية الكلاسيكية والدبلوماسية التقليدية وفي التوزيع المعلن للأدوار نصابًا يقوم على الأفراد المواطنين في حين كان النصاب الخارجي من عمل الدول فقط لذا كان المسرح الدولي ناديًا مغلقًا لا وجود للفرد فيه، كما وسم التحرر من الاستعمار انقطاعًا على صعيد السيادة لكنه أبدى استمرارًا على صعيد النظرية والممارسة.

بالمقابل فقد أتى الانقطاع على هذا الصعيد من مفاعيل الفوضى الدولية المتناسخة، تكاثر الولاءات وتنشيط أشكال التعاضد العابرة للأوطان، والعمليات التي طالت الأقلمة، هذه كلها تضع الفرد في موقع الحكم إزاء الهويات وإزاء التعبئات الكثيرة التي تجذبه. عندئذٍ لا يعود المسرح الدولي مجالاً للفاعلين الجماعيين وعلى نحو أقل مجالًا للدول وحدها.

حتمًا الدول لا تتنازل وحتمًا يجد الأفراد أنفسهم مندمجين مجددًا في العديد من المجموعات بفعل الاختلاط وبفعل أشكال التعاضد الجديدة.

في كل حال فالنتائج هي أصلًا نتائج مهمة: بفقدها دورها الوسيط والضروري بين الداخل والخارج تتخلى الدولة عن جزء مهم من شرعيتها ووظائفها، حتى أن فرضية المجال العمومي لا يمكن إلا أن تتأثر بهذا التحول في حين يأتي الاتساع الذي تشهده المجالات المجتمعية الخاصة على الصعيد الدولي ليجعل من الخارج فكرة المصلحة الوطنية فكرة نسبية تتغذى منها نظرية العلاقات الدولية الكلاسيكية.

إن الفرضية القابلة للتصديق والخصبة فيما يتعلق بثقافة جماعية لا تلغي فرضية الفرد النشيط والمخطط فهي تعمل فقط على تمييز نمط لتنظيم العلاقات المجتمعية وطريقة يضفي من خلالها الفرد معنى على انخراطه في المجتمع المديني وطريقة لتفكير وممارسة مجتمعيته وطريقة لبناء علاقته بالجماعة وتحديد هويته داخل علاقات التبادل مهما كانت هذه العلاقات.

لا يولّد التزامن بين صعود الفرد إلى المسرح الدولي وتكاثر النزعات الخصوصية أي تناقض مهم على العكس يمكن لهذا التزامن أن يكون حاملًا للتجديد أقله شرط أن يتوقف التأكيد على الهويات الثقافية عن أن يكون توجهه الأولوي توجهًا منبريًا.

وطالما أن التزامن يحد من التعبئة ضد هيمنة تبلّر جميع الاحباطات لا يعود هناك أي فرصة أمام الهوية الثقافية لإنتاج طوباويات جديدة ولأن تكون عامل تغيير كما يتبين من الفقر الكبير الذي تعاني منه البرامج الوطنية والدولية التي بلورتها الحركات الإحيائية في جميع الأمكنة التي تنتشر فيها.

كذلك يملك الفرد إمكانية إدماج أحداث تسمى غريبة لبناء خياراته السياسية الخاصة وشبكات هوياته، وعلى نحو غير منتظر شكلت حرب الخليج عامل تقارب بين الطائفة الهندوسية والطائفة الإسلامية الهنديتين في عدائهما المشترك للتدخل الأمريكي.

فهذه هي كذلك مفاعيل تركيب المعطيات الداخلية والمعطيات الخارجية التي تملك




كلها سمات مشتركة تتشكل بفضل التوسط الذي يقوم به الفاعلون المجتمعيون، وعليه فإن هكذا عمليات تسهم في بناء سلوكات الأفراد السياسية وتحقيق اندماجهم وتوجيه هوياتهم، وفي الوقت نفسه تحدّ أو تقف بوجه القدرة الكلية التي تتمتع بها الدولة على صعيد بلورة سياسات خارجية وبخاصة على استبدال أكثر فأكثر حدة للاصطفافات العابرة للأوطان بدور الدولة الاندماجي أو بخطاب المصلحة الوطنية.

من هنا فإن الفوضى الدولية هي فوضى خلّاقة ولا تقتصر على المفاعيل التبريدية وحدها، ومع ذلك فهي ليست فقط عاملًا تجديديًا.

ومما لا شك فيه أن نخب الدولة هي نخب لا تملك وسائل المقاومة ، فهي تستخرج من مواقعها الزبائنية ضمانة تؤمن لها مصالحها في الأوقات الحرجة كما من عطف المجموعة الدولية.

إن الأخطار الناجمة عن التبريد ليست أخطارًا من الممكن إهمالها، فقبل أن تكون مجددة تسهم الفوضى في خلق وضع تسوده البلبلة وفي هذا الإطار يجمع علماء الاجتماع على تصورها عامل نزاع.

أخيرًا تثمّن جميع هذه التغييرات في سياق قوامه السلطة وهو سياق لا يبطل بقرار ولا حتى تحت ضغط الارادات الفردية أو الجماعية، وبما أن التبعية لا تمت بصلة إلى المؤامرة ولا تأثير الظرف إنما هي علاقة بهوية النظام الدولي وبنمط توزيع الموارد، فمن السذاجة التفكير بأن اعتراضًا من هذا الطراز يمكنه حتمًا أن يؤدي إلى تخطيها لذا فإن العنصر الأكثر قسرًا في منطق التبعية يعود إلى كون هذا المنطق يشكل المصدر الرئيسي للنصاب الدولي إذن إلى كونه يسهم في رمي كل ما يمكن أن ينقضه في عالم الاعتراض. فإدراج كل شيء يقاوم في اللعبة الاعتراضية يشكل إحدى الوسائل الأكثر ضمانة للديمومة.







هدية العدد ٢٠ من مجلة كلمة حق مارس ٢٠١٩